

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنوان:

تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة على ضوء التشريع الجزائري

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون أعمال

إشراف الأستاذة:

فايزة خضار

إعداد الطالبتين:

- مفتوح عيبر

- علام مريم

- لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
د فارس مازوزي	أستاذ محاضر "أ"	الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
د فايزة خضار	أستاذ مساعد	الشاذلي بن جديد - الطارف	مشرفاً ومقرراً
د سعدون بلقاسم	أستاذ مساعد "ب"	الشاذلي بن جديد - الطارف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنوان:

تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة

على ضوء التشريع الجزائري

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون أعمال

إشراف الأستاذة:
فايزة خضار

إعداد الطالبتين:
- مفتوح عبير
- علام مريم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الهيئة المستخدمة	الصفة
د فارس مازوزي	أستاذ محاضر "أ"	الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
د فايزة خضار	أستاذ مساعد	الشاذلي بن جديد - الطارف	مشرفاً ومقرراً
د زيد الخيل توفيق	أستاذ محاضر "أ"	الشاذلي بن جديد - الطارف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tef

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة) : د. بوعبدالمجيد

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11.000.123.000.3.2.5.000.7

الصادرة بتاريخ: 2024.06.07

عن دائرة: الطارف

المسجل بقسم : الحقوق والعلوم السياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

..... تدقيق المشتبه في الجرائم المتعلقة بالسرقة العلمية

..... التشريع الجزائي

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024.06.09

إمضاء المعني

Am

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Minister de L'enseignement Supérieur

Et de La Recherche Scientifique

Université el tarf

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Département de Droit



جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المرجع: القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

أنا الممضي أدناه،

السيد (ة) : هفتوح عبيد

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110011233001350009

الصادرة بتاريخ: 2024 / 02 / 11

عن دائرة: بوججار

المسجل بقسم: الحقوق والعلوم السياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر عنوانها:

تسجيع الاستدوار في الطاقات المتجددة على ضوء التشريع

الجزء الأول

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المنهجية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2024 / 06 / 09

إمضاء المعني



شكر وتقدير:

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي منّ علينا بنعمة العقل والدين، والحمد لله والشكر لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل، وهو القائل في محكم التنزيل ﴿ فَادْكُرُونِي أَدْكُمْ وَإِشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة 152]

إذن وانطلاقاً من قول الله وقول رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام

"مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ"

فان قلتُ شكراً فشكري لن يوفيكم حقكم، حقاً سعيتم فكان السعي مشكوراً، أتقدم بجزيل شكري إلى كل من علمنا حرفاً ، وكل من مدوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه .

شكراً جزيلاً لأستاذتي العزيزة فايذة خضار على دعمك الجليل لنا في إنجاز هذا البحث والخروج به على هذه الصورة الحسنة والناجحة، لنا كل الامتنان لأنك دكتورتنا، شكراً لجهودك شكراً بحجم عطائك وأثرك الجميل فأنا أقدر لكي تفكيرك وتعبك في هذا الوقت العصيب في مسيرتنا الدراسية، دمتي منارة للعلم ومشعلا يضيء دروب الخير، أنار الله دربك وجزاك الله خير جزاء

أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة

-الدكتور مازوزي فارس

- الدكتور زيد الخيل توفيق

شكراً لكم على ما قدمتموه لنا طيلة مشوارنا الدراسي، أدعو الله لكم بدوام الصحة والعافية، وتمنياتنا لكم بالتوفيق.

شكراً جزيلاً لكم

إهداء:

وها قد انتهت رحلة 17 عاما من الدراسة، رحلة صعبة تكلفت بالنجاح والحمد لله والشكر لله أولا. فلكل نهاية بداية جديدة وهذه بداية لحكاية ومغامرة جديدة أتمنى أن تكون نهايتها مليئة بدموع الفرح إن شاء الله.

اهدي هذا العمل

إلى من عجزت الكلمات عن وصفها إلى وصية الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أمي التي لم أجد كلمات تستوفي حقك من دونك انك ملاكي الحارس أدامك الله لنا.

إلى أبي نور الحياة، سأفي بوعدتي ولن أخيب ضحك بي سأصل إلى ما نريد أنا وأنت سينتهي كل هذا التعب والحزن يوما ما، سأعوضك بإذن الله، ستفرح.

إلى وحيدتي إلى أخي أنت الروح الصغيرة التي تهدينا طوق الفرح، أدعو الله أن ينير دربك، واعلم أن قلبي بالدعاء يركعك .

إلى القمر الذي كان سبب في ابتسامتي يوما ما، ولمن كان السبب والمحفز في إكمال مسيرتي الدراسية وكان لي داعما سرا أو علنا، أتمنى من الله أن يسعدكم.

إلى زميلة مشواري الجامعي وصديقتي إلى جميع أصدقائي وصديقاتي، شكرا لكم جميعا ولكم التوفيق.

عبير

إهداء :

أهدي هذا البحث إلى من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من
أمرنا الله بھما، إلى من بذلا الكثير، وقدمما ما لا يمكن أن یردّ،
إليكما أمي و أبي ، فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية، وكنتم على الدوام ملھميّ،
فعلى خطاكما أسير، أمي وأبي، أشكركما الشكر الجزيل على ما قدّمتماه لي طوال فترة دراستي و
طيلة فطرة إنجازي لهذا البحث .
كما أھدي هذا البحث الي خالتي العزيزة التي قامت بمسندتي طيلة حياتي .
والي زملائي الذين تقسمنا معا بعضنا أفرحنا و أحزاننا .

مریم

قائمة المختصرات

1- باللغة العربية :

الاختصار	معنى الاختصار
ج ر ج ج	الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية
د س	دون سنة نشر
د ط	دون طبعة
د ن	دون دار نشر
ص	الصفحة
ص ص	الصفحة من إلى
ط	الطبعة
ع	العدد

2_ باللغة الفرنسية:

المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية	الاختصار
وحدة تنمية التجهيزات الشمسية	Unite de développement des Equipements Solaires	UDES
وحدة تطوير تكنولوجيا السييليوم	Unite de développement de la technologie de silicium	UDTS

3_ باللغة الانجليزية:

المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية	الاختصار
مركز تطوير الطاقة المتجددة	Centre de Développement des Energies Renouvelables	CDER
الوكالة الدولية للطاقة	International Energy Agency	IEA
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	Intergovernmental Panel on Climate Change	IPCC
الشركة الجزائرية للطاقات المتجددة	New energy Algeria	NEAL
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	United Nations Environment Programme	UNEP

قائمة الجداول والأشكال:

1-الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
48	قدرة توليد الطاقة المتجددة بين عامي 2011 و2030	(01)

2- الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
58	إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر	(01)
59	خريطة الأطلس الرياح في الجزائر	(02)

مقدمة

مقدمة:

بما أن الطاقات المتجددة وليدة العصر الحديث، خاصة بتزايد المخاوف البيئية والحاجة الملحة لمكافحة تغير المناخ وباعتبارها موضوعا بارزا في المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فإن الاستثمار فيها يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعد الاستثمار في الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية، صديقا للبيئة، ويقدم حولا للاستدامة في مجال الطاقة، فالاستثمار جزء من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث توفر حولا تنمو باستمرار.

فالطاقات المتجددة هي من المصادر الموثوقة والتي تختارها معظم دول العالم، وهذا ما أدى لإنتاج الطاقة الكهربائية دون أن تسبب أي ضرر للبيئة.

وعلى اعتبار أن العالم يتوجه نحو الطاقة المتجددة فقد كان لا بد على الجزائر أن تمشي في هذا الصدد، لأن الجزائر من الدول التي تمتلك الطاقة الشمسية بكثرة.

أهمية الدراسة :

إن موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة موضوع له أهمية بالغة في العديد من المجالات، من بينها.

لها أهمية كبير كون الطاقات المتجددة، بديلا أفضل عن الطاقات التقليدية وباعتبار أن الطاقات المتجددة وليدة العصر الحديث.

معرفة التقدم الذي أحرزته الجزائر في موضوع الاستثمار الطاقات المتجددة.

الأهمية العالمية الموضوع الطاقات المتجددة في العالم .

معرفة إمكانيات الجزائر و متطلبات في مجال الطاقة المتجددة.

تشجيع تطبيق الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل أمثل للطاقات التقليدية

نشر الوعي و المعرفة حول الطاقة المتجددة.

إبراز أهمية الطاقة البديلة علي الاقتصاد .

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع إلي عاملين هما :

أ/ أسباب ذاتية :

الرغبة في البحث عن موضوع الاستثمار في الطاقات المتجددة و معرفة كيف عملت الجزائر علي تطوير الطاقة المتجددة.

الرغبة في معرفة هل وفقت الجزائر في استثمار الطاقات المتجددة ومعرفة القوانين الخاصة بالاستثمار فيها.

ب/ أسباب موضوعية

لكون الموضوع مرتبط بتخصصنا الدراسي .

موضوع جديد قابل للبحث العلمي .

نضرا لحداثة الموضوع و القدرة على البحث فيه ودراسته ، وباعتبار أن هذا الموضوع موضوع العصر الحديث.

أهداف الدراسة :

باعتبار أن موضوع الطاقات المتجددة موضوع شاغل للدول النامية فإن هذه الدراسة تهدف إلي

مايلي :

تشجيع الاستغلال الأمثل للطاقة المتجددة كونها البديل الأمثل للطاقة الناضبة.

محاولة تسليط الضوء علي موضوع الطاقات المتجددة.

إبراز مكانة الجزائر في استغلال هذه الطاقات .

معرفة المشاريع التي قامت بها الجزائر في مجال الطاقة المتجددة

عرض القوانين و المؤسسات الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة .

المنهج المتبع :

لدراسة موضوعنا التالي انتهجنا منهج رئيسي المتمثل في :

المنهج التحليلي:

وذلك من خلال دراسة القوانين المنظمة للاستثمار في الطاقات المتجددة، بتحليل ما نصت عليه هذه القوانين أو المراسيم أو الاتفاقيات.

وكذلك تم الاستعانة بمنهج مساعد هو:

المنهج الوصفي :

لاستعماله في توضيح بعض المفاهيم كمفهوم الاستثمار، والطاقات المتجددة وغيرها، ومن أجل الوصول إلى معرفة دقيقة بخصوص الاستثمار في الطاقات المتجددة.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات موضوع الطاقات المتجددة من عدة زوايا منهم :

- تطرقت الطالبتين علاوي نجاة، ولزاري حورية في مذكرتهما إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة، كسبيل لتنويع الاقتصاد الجزائري، حيث ركزت على الجانب الاقتصادي الطاقات المتجددة، ولم تتناول دراسة الجانب القانوني لها.

والملاحظ هنا عن أن اغلب الدراسات من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد.

- تم الاعتماد علي مذكرة لنيل شهادة الماستر لعبد الجليل موشحانا و كوزاني بوفلجة تحت عنوان الاستثمار في الطاقات المتجددة دراسة حالة (المؤسسات النشطة بأدرار) ،حيث أوضحت هذه الدراسة مختلف الجوانب كتعريفات الطاقات المتجددة ومصادرها وكذلك جانب الاستثمار في الطاقات المتجددة لكنه اغفل الجانب القانوني الذي ركزنا عليه في دراستنا.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات من الهيئات المكلفة بالاستثمار والتي كان التحفظ سمتها، على الرغم من أنها ستستخدم في بحث علمي أكاديمي.

- كثرة المراجع المتعلقة بموضوع الطاقة المتجددة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الانتقاء والمفاضلة بينها.

- حادثة موضوع الدراسة خاصة في ظل صدور آخر تعديل قانون الاستثمار وبالتالي كنا مطالبين بتحديث الدراسة وفقا لما جاء في هذا التعديل.

إشكالية الدراسة:

ينطلق الإشكال للدراسة من أن الاعتماد على الطاقة الأحفورية أصبح يهدد البيئة من جهة، ولا يحقق عائدات كبيرة للخزينة من جهة أخرى.

لذلك عملت الدولة الجزائرية على وضع استراتيجيات استثمارية جديدة، تعتمد على تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات، وعلى رأسها الاستثمار في الطاقات المتجددة، وذلك من خلال سن ترسانة قانونية وتدعيمها بهيئات تشجع على هذه الاستثمارات.

وقد تمحور الإشكال الرئيسي لهذا الموضوع فيما يلي :

- ما مدى فعالية المنظومة القانونية التي سنها المشرع الجزائري في تشجيع الاستثمار في الطاقات

المتجددة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية ذكرها

- ما المقصود بداية بالاستثمار في الطاقات المتجددة؟

- ما هي أهم مصادر الطاقات المتجددة؟

التقسيم العام للخطة:

قسمنا موضوع بحثنا إلى خطة ثنائية متمثلة في:

الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار و الطاقات المتجددة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و القانوني للاستثمار

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي و القانوني للطاقات المتجددة

الفصل الثاني: واقع وأفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة

المبحث الأول: إستراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر:

المبحث الثاني : مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر

الفصل الأول:
الإطار العام للاستثمار
و الطاقات المتجددة

الفصل الأول:

الإطار العام للاستثمار و الطاقات المتجددة:

لقد تزايد الاهتمام بموضوع الطاقة المتجددة في نهاية القرن العشرين (20) بسبب ما تخلفه الطاقة التقليدية من أضرار على الطبيعة، كون الطاقة التقليدية طاقة ناضبة وملوثة للبيئة.

ففرضت الطاقة المتجددة نفسها وبرزت في السنوات الأخيرة كحل بديل للطاقة التقليدية بحيث أصبحت تعد مصدر من المصادر الرئيسية للطاقة العالمية و قبلة للعديد من المشاريع الاستثمارية، كونها طاقة نظيفة ومتجددة وصديقة للبيئة.

وعلى هذا الأساس لا بد أن نولي اهتمام أكبر لهذا النوع من الطاقات بالتعرف عليها بشكل مفصل، و التعرف على أهم المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع، ولكي يتسنى لنا توضيح ما تم ذكره ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول سنتطرق إلى الجانب المفاهيمي و القانوني للاستثمار.

- المبحث الثاني سنعالج الإطار القانوني و المؤسساتي بالتطرق للقوانين المنظمة للطاقات المتجددة و الهيئات الفاعلة في هذا المجال.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و القانوني للاستثمار:

لا شك بأن الاستثمار بات في عصرنا الحالي يشكل جزء من العملية الاقتصادية في البلدان النامية مما أدى بالجزائر إلى تطوير القطاع الاستثماري، وبذلك سنتطرق لموضوع الاستثمار من خلال إبراز إطاره النظري بمختلف تعريفاته ، وكذلك إبراز أنواع الاستثمار بمعايير مختلفة، وهذا في (المبحث الأول) .

إضافة إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، بإبراز إطارها القانوني من اتفاقيات دولية وقوانين. ثم الإطار المؤسسي المتمثل في المجلس الوطني للاستثمار، والوكالة الجزائرية للترقيات للاستثمار، وهذا في (المبحث الثاني) .

المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار:

خصصنا هذا المطلب لدراسة تعريف الاستثمار اللغوي، والاصطلاحي، والقانوني كفرع أول. ثم التطرق لأنواعه حسب معيار الجنسية، ومعيار محل الاستثمار في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار:

سندرس في هذا الفرع التعريف القانوني للاستثمار الذي عرفه به المشرع الجزائري والاتفاقيات الدولية، لكن أولا علينا بيان مدلوله اللغوي والاصطلاحي لما يشتمل عليه من معاني.

أولا: التعريف اللغوي:

يتضح لنا أن مدلول الاستثمار في اللغة هو مايلي:

"ثمر، مصدر استثمر. أي. يرغب في استثمار أمواله، الانتفاع بها في عمل ما واستغلالها"¹. كذلك يعرف "من ثمر، والثمر هو الزيادة والنماء. فيستثمر معناه، ينمي، ويزيد. و عادة يكون النماء في الأموال، سواء كانت في صورتها النهائية، النقدية، أو المالية أو التجارية، بشكل عقارات أو

¹-شيراز كرمي، جمال نون، نظام الاستثمار في الجزائر في ظل القانون 22-18، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق، العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، سنة 2022-2023، ص 5.

منقولات، فقد نستثمر في البورصة في شراء سيارة جديدة في تعليم الأبناء في حيازة مسكن، أو في شراء آلة جديدة".¹

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

تباينت التعاريف من تعاريف اقتصادية ومالية ومحاسبية نوضحها على النحو التالي:

1-التعريف الاقتصادي للاستثمار:

"وهو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع، والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".²

كما يعرف أيضا الاستثمار في الجانب الاقتصادي على أنه "ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل".³

ومن هنا فالمقصود بالاستثمار، هو الإنفاق على العديد من السلع (آلات، منازل) خلال فترة من الزمن باعتبار أن الزيادة في المخزون بمثابة زيادة في الأصول، وبذلك فهو يعتبر الاستثمار العيني الذي يخلق مناصب شغل جديدة.⁴

2-التعريف المالي للاستثمار :

يعرف على أنه "كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل".⁵

¹-سهام خشني، علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية 1970 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009، ص 3.

²-المرجع نفسه.

³-المرجع نفسه، ص 4.

⁴-المرجع نفسه.

⁵-مصطفى مقران، محمود شباح، الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -، سنة 2021-2022، ص 9.

3- تعريف الاستثمار في المحاسبة:

يشمل الاستثمار في المحاسبة الأملاك والقيم الدائمة. التي قامت المؤسسة بشرائها، فحسب المخطط المحاسبي الوطني،¹ يعتبر الاستثمار "أصول ثابتة مادية ومعنوية اقتنتها المؤسسة وأنشأتها بوسائلها الخاصة، وذلك لاستعمالها بصورة دائمة، وليس لغرض بيعها".² ويعتبر الأصل استثمارا. إذا توفرت فيه شروط الملكية. والغرض، والعمر الإنتاجي، والقيمة.³

ثالثا: التعريف القانوني:

قبل التطرق إلى تعريف المشرع الجزائري للاستثمار، سنتطرق أولا إلى بعض التعريفات التي تبنتها الاتفاقيات الدولية.

1- تعريف الاستثمار في الاتفاقيات الدولية:

اختلف تعريف الاستثمار من تعريف الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، إلى تعريف الاتفاقيات الدولية الثنائية.

-تعريف اتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف:

من أهم الاتفاقيات التي بادرت في تعريف الاستثمار تعريفا واسعا شاملا، اتفاقية واشنطن سنة 1965 ، التي لم تتناول تعريف خاص به، بل تناولت الاستثمار بصفة عامة ، ليتسع هذا المفهوم أنواع عديدة من الاستثمار.⁴

¹-سهام خشي، المرجع السابق، ص 04.

²-المرجع نفسه.

³-المرجع نفسه.

⁴-أمينة بن عميور، "محاضرات في مقياس قانون الاستثمار" موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون أعمال ، سنة 2020-2021، ص 7.

كذلك هناك اتفاقية المؤسسة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-345، التي عرفت الاستثمار في المادة 12 فقرة الأولى منه.¹ التي تنص على ما يلي تشمل الاستثمارات الصالحة لضمان حقوق الملكية والقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل التي يقدمها أو يضمنها المشاركون في ملكية المشروع المعني، وما يحدده مجلس الإدارة، من صور الاستثمار المباشر.

و الملاحظ أن هذه المادة لم تعرف الاستثمار بل صنفته إلى ثلاث أصناف.²

-تعريف الاستثمار في إطار الاتفاقيات الدولية الثنائية:-

كان هدف هذه الاتفاقيات إزالة العوائق أمام حرية الاستثمار، وتوفير الحماية، في ظل اقتصاديات الدول النامية، لذلك فمعظم اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار تتضمن تعريفا للاستثمار. كمثل هذه الاتفاقيات نتطرق إلى الاتفاق الجزائري الإيطالي، التي نص في المادة الأولى الفقرة الأولى منه على "عبارة استثمارات تشير إلى عنصر من الأصول مهما كان نوعه، وكل إسهام نقدي أو عيني

أو خدمات مستثمرة أو أعيد استثمارها في كل قطاع نشاط اقتصادي مهما كان نوعه"³.

¹- أمينة بن عميور، المرجع السابق، ص 07.

²-المرجع نفسه.

³-المرجع نفسه، ص 8.

2- تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري:

حسب الأمر 01-03¹:

عرف المشرع الاستثمار في المادة الثانية من هذا الأمر التي تنص على:

"يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر، ما يأتي:

- 1- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
 - 2- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
 - 3- استعادة النشاطات في إطار خمسة جزئية أو كلية".
- الملاحظ من هذا التعريف أن المشرع خصص الأشكال التي يتخذها الاستثمار ويشمل كل القطاعات الاقتصادية.

-حسب القانون 16-09²:

جاء هذا القانون لتعديل الأمر 01-03 بتعريفه للاستثمار في المادة الثانية من هذا القانون بقوله،

"يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون، ما يأتي:

- 1 - اقتناء وصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و أو إعادة تأهيل.
- 2- المساهمة في رأس مال شركة".

والملاحظ هنا أن المشرع حافظ على رقم المادة واعتمد تقريبا على نفس التعريف في السابق، إلا أنه استثنى استعادة النشاطات.

¹-الأمر رقم 01-03، المؤرخ في أولى جمادي الثانية ، عام 1422، الموافق ل 20 غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج

ج، ع 47 ، المؤرخة في ثلاثة جمادي الثانية 1422 ، الموافق 22 غشت 2001.

²-القانون رقم 16-09، مؤرخ في 29 شوال 1437هـ الموافق 3 غشت سنة 2016م، المتعلق بالاستثمار، ج ر ج ج، ع 46 ، المؤرخة في 29 شوال عام 1437هـ، الموافق 3 غشت 2016م.

-حسب القانون 22-18:¹

عرف المشرع الاستثمار في المادة الرابعة من هذا القانون حيث:

" تخضع لأحكام هذا القانون الاستثمارات المنجزة، من خلال:

- 1- اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و /أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج،
- 2- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية،
- 3- نقل أنشطة من الخارج."

الملاحظ في هذا القانون المعدل والمتمم للقانون 16-09 أنه غير رقم المادة من المادة الثانية إلى المادة الرابعة. كذلك، لم يعطي تعريف صريح للاستثمار كما أضاف فقرة جديدة المتمثلة في نقل الأنشطة من الخارج.

الفرع الثاني : أنواع الاستثمارات :

تنقسم أنواع الاستثمارات علي حسب معايير وفي هذا الفرع سنقوم بدراسة معايير تقسيم أنواع الاستثمارات:

أولا : حسب معيار الجنسية :

يتمثل في الاستثمار الوطني و الاستثمار الأجنبي

1-الاستثمار الوطني : هي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها القيم المادية و المعنوية عبر الحدود²،

حيث يقوم بها المواطنين داخل و خارج الحدود الجغرافية لموطنهم الأصلي (أي استثمار المواطنين داخل موطنهم)³.

¹-القانون رقم 22-18، المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443، الموافق 24 يوليو سنة 2022، ج ر ج ج، ع 50، المؤرخة في 29 ذي الحجة 1443هـ، الموافق ل 28 يوليو سنة 2022م.

²-أمنية بن عميور، المرجع السابق، ص12.

³- رضوان ربيعة، محاضرات مقياس الاستثمار، موجه الطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة الشاذلي بن جديد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2023-2024، ص13.

2- الاستثمار الأجنبي : هو توظيف واستخدام رأس المال الأجنبي في مشروع اقتصادي مهما كان نوعه لمدة معينة قد تكون قصيرة أو طويلة بهدف تحقيق عائد أو ربح ، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى شكلين هما :¹

* الاستثمار الأجنبي المباشر : هو الاستثمار الذي يكون للمستثمر فيه دور في الإدارة و السيطرة بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو لجزء منه يمكنه من الإدارة ؛ وينقسم إلى قسمين :²

_ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : هي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية والأفضل بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات³، حيث في هذا النوع من الاستثمار تكون ملكية المشروع للمستثمر⁴.

_ الاستثمار المشترك : وهو كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين قد تأخذ المشاركة حصة من رأس مال أو إدارة⁵

* الاستثمار الأجنبي غير مباشر: هي تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد وهيئات أجنبية عامة وخاصة .⁶

¹- وليد لعماري، محاضرات مقياس الاستثمار، موجه الطلبة السنة الأولى ماستر و السنة الثانية ماستر، تخصص قانون أعمال و قانون عقاري، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 209_2020، ص7.

²- المرجع نفسه، ص9.

³- سارة زعيتري، محمد شويكات، دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 31، ع 1، ص180.

⁴- هارون بشير، أثر الاستثمار الأجنبي علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990_2018، أطروحة دكتوراه، تخصص سياسات تجارية ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر. تاريخ المناقشة 2021_2022، ص22.

⁵- سارة زعيتري، محمد شويكات، المرجع السابق، ص 179.

⁶- صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس، كلية العلوم الاقتصادية، تاريخ المناقشة 2019_2020، ص7

ثانيا: حسب معيار محل الاستثمار:

1-الاستثمار المباشر : يقصد به أن يقوم شخص بممارسة نشاط اقتصادي وأن يكون مالكا

له.¹

2-الاستثمار غير مباشر : يقصد به الاستثمار في الأسواق المالية مثل :الأسهم والسندات

المالية.²

المطلب الثاني: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار:

إضافة إلى الإطار النظري للاستثمار هناك الإطار القانوني والمؤسسي الذي سنتطرق فيه إلى. فرع أول متمثل في الإطار القانوني للاستثمار من اتفاقيات دولية وقوانين وفرع ثاني المتمثل في الإطار المؤسسي للاستثمار المتمثل في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لتنقية الاستثمار.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار

أشار الدستور الجزائري إلى حماية الاستثمار من خلال نص المادة 61 من آخر تعديل دستوري³ ، لتفصل الاتفاقيات المبرمة من طرف الدولة الجزائرية أكثر في معالجة الاستثمار بشكل عام، و في ما يلي شرح لأهم ما ورد في هذه الأخيرة:

أولا: الاتفاقيات الدولية

في إطار علاقاتها الدولية أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية سواء تلك المتعلقة بتشجيع و ترقية الاستثمار، أو تلك الخاصة بتجنب الازدواج و منع التهرب الضريبيين، هذه الاتفاقيات شملت بلدان من كافة أقطار العالم سواء العربية أو الغير عربية (الأجنبية).

¹ [_HTTPS://www. al-madina.com/articles /588431](https://www.al-madina.com/articles/588431),visite le 4/05/2024,a 20.20

²-الموقع نفسه.

³- ورد في فحوى نص المادة 61 ما يلي: "حرية التجارة و الاستثمار و المقاوله مضمونه، و تمارس في إطار القانون".
أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج ر ج ج العدد 82 المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020.

1- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتشجيع و ترقية الاستثمار

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال ترقية و تشجيع الاستثمار، و بالرجوع إلى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) نجد أنها قامت بتجميع هذه الاتفاقيات المبرمة سواء مع الدول العربية¹ و حتى الأجنبية²، و بالاطلاع عليها نجدها تعالج مسائل جوهرية، كان أولها تحديد تعريف واضح للاستثمار مع شرح واف لبعض المصطلحات المرتبطة به حتى لا تقع الدولتان المتعاقدتان في أي لبس أو تفسير خاطئ لمصطلح الاستثمار و المصطلحات ذات الصلة به.

لتنص بعد ذلك على حماية الاستثمارات مراعية في ذلك مبدأ المعاملة بالمثل و المعاملة العادلة و المنصفة، كما نصت الاتفاقيات على مجموعة من الضمانات كان أولها فكرة نزع الملكية أو ما يعرف أيضا بالتأميم و يقصد بهذا الضمان عدم تأميم و نزع ملكية الاستثمارات من قبل الطرف المتعاقد الآخر إلا في حالة ما إذا تعلق بغرض عام يخص مصلحة وطنية بشرط أن يتم التأميم مقابل تعويض فوري و كاف و أن تكون تلك الإجراءات قد اتخذت على أساس عدم التمييز و وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها، و يشترط أيضا أن يكون المبلغ المدفوع كتعويض قابلا للتحويل بكل حرية.

و يستفيد مواطنوا و شركات أحد الطرفين المتعاقدين من معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك الممنوحة لمواطنيها أو شركاتها في حالة ما إذا لحقتهم خسائر ناجمة عن الحرب أو أي نزاع مسلح أو حالة طوارئ تقوم على إقليم الدولة المتعاقدة.

يشمل الضمان الثاني تحويل الأموال و قد حددت كل اتفاقية أنواعا محددة من الأموال التي يمكن تحويلها لكن بشرط أن يتم الوفاء بكل التزاماتهم الضريبية المقررة قانونا.

بالنسبة لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات فمن المستحسن أن تتم التسوية بتراضي الطرفين دون اللجوء إلى الهيئات القضائية للبلد محل الاستثمار، لكن يمكن لأحد الطرفين طلب اللجوء إلى

¹ - تصفح موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

www.andi.dz

² - الموقع نفسه.

التحكيم¹ بدل قضاء الدولة المستقبلية، أما تسوية الخلافات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقيات فتتم بالطرق الدبلوماسية إذا أمكن، و في حال استمرار الخلاف تتم التسوية عن طريق التحكيم و ذلك بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين.

كما نصت الاتفاقيات في نهايتها على نفاذها و مدة صلاحيتها و انقضائها.

2- الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتجنب الازدواج و منع التهرب الضريبيين

أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية في المجال الجبائي و المتعلقة أساسا بتجنب الازدواج² و منع التهرب³ الضريبيين، و بالرجوع إلى نفس الموقع (موقع الوكالة الوطنية لتطوير

1- يعرف التحكيم بأنه: " الطريقة التي تختارها الأطراف لفض المنازعات التي تنشأ عن العقد عن طريق طرح النزاع و البت فيه أمام شخص أو أكثر يطلق عليهم اسم " المحكم أو المحكمين" دون اللجوء إلى القضاء"، لأكثر تفصيل أنظر: فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، ط.5، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010، ص 13.

لكن و مع ظهور التجارة الالكترونية و اتساع مجال المعاملات الالكترونية أصبحت النزاعات التي تثار بخصوصها تسوى عن طريق ما يعرف بالتحكيم الالكتروني و الذي يمكن تعريفه بأنه: " التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة الانترنت، وفق قواعد خاصة دون الحاجة إلى التقاء أطراف النزاع و المحكمين في مكان معين"، للمزيد راجع: عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الالكتروني ماهيته، إجراءاته، و آليات تسوية منازعات التجارة الالكترونية و العلامات التجارية و حقوق الملكية الفكرية، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 42.

2- ينصرف تعريف الازدواج الضريبي إلى أنه: " فرض نفس الضريبة أو ضريبة من النوع ذاته أكثر من مرة على المكلف ذاته ، و لنفس الوعاء الضريبي و في الفترة الزمنية ذاتها و لنفس الحدث المنشئ للضريبة"، للمزيد من التفصيل حول الازدواج الضريبي راجع:

- فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص191.

- سالم محمد الشوابكة، المالية العامة و التشريعات الضريبية، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2015، ص121.

- فوزي عطوي، المالية العامة، د.ط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص258.

3- يقصد بالتهرب الضريبي: عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا من قبل المكلف بدفعها قانونا دون نقل عبئها إلى غيره، و يمكن أن يتحقق بصورتين:

- صورة مشروعة بتجنب ممارسة النشاطات التي تفرض عليها الضريبة.

- صورة غير مشروعة عن طريق ممارسة الغش المالي الذي يتضمن مخالفة القوانين المالية و الاحتيال عليها، و مثال ذلك: التهرب من دفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة عن طريق إدخالها بطريقة غير مشروعة، أو بتقديرها بأقل من قيمتها. للاستزادة أكثر أنظر: فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 194.

و فيما يتعلق بمعدلات و مجالات كل ضريبة فنحيل في هذا الشأن إلى القوانين المتعلقة بالضرائب، كما نجد أن لقوانين المالية علاقة بهذا الجانب حيث نجد أنها تنظيم العديد من الضرائب و تحدث العديد من التغييرات بخصوصها.

الاستثمار) نجد أن الوكالة قامت بتجميع هذه الاتفاقيات المبرمة سواء مع الدول العربية¹، أو الأجنبية²، و بالاطلاع عليها نجد أنها حددت في بداية كل واحدة منها و بالضبط ضمن مقتضيات نص المادة الأولى (1) منها الأشخاص الذين تشملهم حيث تطبق على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما، لتنص المادة الثانية على الضرائب المعنية، لتفصّل كل اتفاقية في كيفية دفع الضرائب المتعلقة بـ:

- المداخل العقارية؛
- أرباح المؤسسات؛
- الملاحة البحرية و الجوية؛
- المؤسسات المشتركة؛
- أرباح الأسهم؛
- الفوائد؛
- الأتاوى؛
- المهن المستقلة؛
- المهن غير المستقلة؛
- مكافئات أعضاء مجلس الإدارة؛
- الفنانون و الرياضيون؛
- المعاشات و المرتبات مدى الحياة؛
- الوظائف العمومية؛
- الطلبة؛
- المداخل الأخرى؛

¹ - تصفح موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

www.andi.dz

² - الموقع نفسه.

- الثروة.

كما نصت كل اتفاقية على فكرة إلغاء الازدواج الضريبي و كذا عدم التمييز بين رعايا الدولتين المتعاقدين و في حال وجود أي إشكال فانه يسوى بطريقة ودية بين الطرفين.

ثانيا: القوانين:

1-1- الأمر 01-03¹:

أنشأ هذا القانون هيئتين وطنيتين مهمتهما لتنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تمثلهما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المجلس الوطني للاستثمار في مقابل المرسوم التشريعي 93-12 الذي افتقر إلى هيئة ذات طبيعة إستراتيجية تقوم بإعداد السياسات في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية. ألغى هذا القانون العديد من الأحكام المخالفة خاصة أحكام المرسوم رقم 93-12 وساوى بين المستثمر الأجنبي و الوطني

ويتناول هذا أيضاً الاستثمارات التي تم إنشاؤها بموجب الأمر 01-03، مهما كانت التعديلات التي قد تحدث في المستقبل.

2-2- الأمر رقم 06-08²:

ولتشجيع الاستثمار، تم إدخال نص جديد، الأمر رقم 06-08، كتعديل للأمر رقم 01-03. ويهدف هذا الأمر الجديد إلى تبسيط عملية الامتيازات من خلال تنفيذ نظام واضح ومباشر وشفاف. كما تمت مراجعة النظام التعاقدى الاستثنائي ليشمل معايير واضحة لتحديد المشاريع وتحديد الامتيازات الممنوحة لهذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز دور الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار لتقديم الدعم والمعلومات والمساعدة لأفضل الاستثمارات مع ضمان امتثال المستثمرين لالتزاماتهم مقابل الامتيازات. وتمنح المصلحة، بالتعاون مع مصلحة الضرائب والجمارك، مهلة أقصاها 72 ساعة لاتخاذ قرار بشأن الامتيازات خلال مرحلة الإنجاز، و10 أيام لمرحلة الاستغلال. علاوة

¹ - ماليك حموتان، "الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، م07، ع 01، 2022/06/15، ص ص 1229-1230.

² - مصطفى مقران، محمود شباح، المرجع السابق، ص ص 63-64.

على ذلك، تحصل الوكالة على إتاحة محددة لتغطية تكاليف مراجعة ملفات المستثمرين. كما يقدم هذا القانون فوائد إضافية للاستثمارات التي تعتبر ذات أهمية للاقتصاد الوطني. وتحت أعين وزير تشجيع الاستثمارات المهمة، وفقاً للائحة، يتم تحديد الفوائد من خلال عملية تفاوض تعاونية بين الوكالة والمستثمر، بناءً على توجيهات المجلس الوطني للاستثمار.

3- القانون 09-16:1

وقد أدى إدخال النص الجديد لتشجيع الاستثمار رقم 09-16 إلى تنشيط عملية الاستثمارات الأجنبية خاصة في الجزائر. ويأتي ذلك رداً على عدم كفاية الأمر 03-01 في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير الحماية القانونية الكافية لرأس المال الأجنبي. كان النص السابق مثقلاً بمجموعة معقدة من القواعد والقوانين السياسية التي تهدف إلى حماية المصالح الاقتصادية الوطنية. ومع ذلك، فإن النص رقم 09-16 يحقق تقدماً كبيراً من خلال إدخال تعديلات أساسية تتناول على وجه التحديد رأس المال الأجنبي. وعلى عكس القوانين السابقة التي طالت رأس المال الوطني الخاص، يركز هذا النص على الحفاظ على مبدأ حرية الاستثمار. وهذا المبدأ مستمد من المبدأ الدستوري الجديد المبين في المادة 41 من التعديل الدستوري لسنة 2016. وليس قصد المشرع من وراء هذا النص تقييد المستثمرين الأجانب بل تخفيف القواعد السياسية المفروضة سابقاً. ومن خلال تعديل الشروط وضمان الملائمة القانونية، يتيح النص مزيداً من المرونة في فرص الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تم الآن التخلي عن بعض أشكال الاستثمار التي كانت خاضعة للتنظيم في السابق.

4- قانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار.²

حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبق على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين سواء وطنيين أو أجنبية، مقيمين كانوا، أو غير مقيمين، هذا حسب المادة الأولى من هذا القانون.

1 - أمينة بن عميور، المرجع السابق، ص 25-26.

2 - القانون رقم 22-18، مصدر سابق.

كما ترمي أحكام هذا القانون لتشجيع الاستثمار لعدة أهداف، كتطوير قطاع النشاطات وغيره.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار :

نظم المشرع الجزائري الإطار المؤسسي للاستثمار من خلال المادة 16 من الفصل الثالث من قانون 18/22 المتعلق بالاستثمار حيث يتعلق الأمر بجهازين المجلس الوطني للاستثمار (أولا) ، و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ثانيا) ، حيث في هذا الفرع سنقوم بتعريف كلا منهما و دراسة مهامهم .

أولا : المجلس الوطني للاستثمار :

يعد المجلس الوطني للاستثمار جهاز فعال في دعم و تطوير الاستثمار شرعه المشرع بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار(ينشأ لدي الوزير المكلف بترقية الاستثمار ويوضع تحت سلطة رئيس الحكومة¹) ويتشكل من مجموعة من الوزراء حيث أسندت له العديد من الاختصاصات المختلفة ويمكن تصنيف هذه الاختصاصات كما يلي:²

- دراسة المقترحات الجديدة للمزايا والتعديلات المتعلقة بها .
- يدرس الاتفاقيات و يقيم القروض الضرورية لبرنامج الاستثمار .
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من صندوق دعم الاستثمار .
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ثانيا :الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار :

تعد الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية الاستثمار جهاز فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية³ ، فالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب نص المادة 21 من الامر 03_01 المؤرخ في 20 أوت 2001

¹ -رابع أوفارة، إيمان يوسفيدن. ، دور المجلس الوطني للاستثمار في تفعيل الاستثمار في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون أعمال ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تاريخ المناقشة 26/06/2016، ص72.

² -أمينة بن عميبر ، المرجع السابق ، ص32.

³ <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206717> visite le 30/04/2024,20:21

المتعلق بتطوير الاستثمار: (هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلال المالي)، ومن أهم اختصاصات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ما يلي:¹

-تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمر .

-تسيير المزايا المشاريع الاستثمارية .

-متابعة المشاريع الاستثمارية .

-ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج بالاتصال مع الممثلين الدبلوماسيين والقنصلية

الجزائرية بالخارج.²

¹-صليحة العلمي،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة ماستر ،تخصص قانون عقاري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،جامعة العربي التبسي ،الجزائر ،تاريخ المناقشة 2016 2017 ،ص ص 52 - 62.

² <https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar.visite> le 30/04/2024,a 20 :23

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي و القانوني للطاقات المتجددة :

إن مصطلح الطاقة المتجددة يتكون من كلمتين هما كلمة طاقة وكذا كلمة متجددة حيث في هذا المبحث سنقوم بدراسة الإطار النظري للطاقات المتجددة كمطلب أول وكذلك سنقوم بدراسة خصائص الطاقات المتجددة كمطلب ثاني .

المطلب الأول: الإطار النظري للطاقات المتجددة:

في هذا المطلب سنقوم بدراسة تعريفات بعض الهيئات وبعض التشريعات حول مفهوم الطاقات المتجددة.

الفرع الأول : تعريف الطاقات المتجددة:

لقد قامت بعض الهيئات الدولية و الحكومية والتشريعية بتعريف الطاقات المتجددة وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفرع :

أولا : تعريف الطاقات المتجددة في المجال الدولي :

وضعت بعض الهيئات الدولية مثل :وكالة الطاقة الدولية ، وكذا برنامج الأمم المتحدة ، والهيئات الحكومية المعنية بتغير المناخ تعريف الطاقات المتجددة وهذا ما سيتم عرضه من خلال ما يلي :

1-تعريف برنامج الأمم المتحدة (UNEP):

عرف برنامج الأمم المتحدة الطاقة المتجددة علي أنها عبارة عن طاقة تتجدد بصفة مستمرة أسرع من وتيرة استهلاكها وتوجد في الطبيعة علي شكل 5 أشكال وهم : طاقة الكتلة الحيوية ، الطاقة الكهربائية، طاقة الأرض ، الأرض ، أشعة الشمس¹ .

2-تعريف برنامج الهيئات الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC):

عرفت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ الطاقة المتجددة :علي أنها كل طاقة يكون مصدرها شمسي أو جيوفيزيائي ،حيث نجد الطاقة المتجددة تتجدد بوتيرة معادلة وأكبر من نسبة استعمالها

¹-عبد الجليل موشحانا ،كوزاني بوفلجة الاستثمار في الطاقات المتجددة،مذكرة ماستر ،تخصص تحليل و حوكمة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،جامعة أحمد درارية ادرار ،الجزائر، تاريخ المناقشة 2014-2015،ص 25.

، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة مثل : طاقة باطن الأرض ، الطاقة الشمسية ، طاقة الكتلة الحيوية¹.

3-تعريف وكالة الطاقة الدولية (IEA):

نجد أن الطاقة المتجددة تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية مثلا : أشعة الشمس ، الرياح².

ثانيا : تعريف بعض التشريعات للطاقة المتجددة:

اجتهدت بعض التشريعات في وضع مفهوم للطاقة المتجددة وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي :

1-مفهوم الطاقة المتجددة في التشريع الجزائري :

حيث نجد أن المشرع الجزائري عرف الطاقة المتجددة في نص المادة 3 من قانون 09-04 (بأنها أشكال الطاقات الكهربائية والحرارية و الحركية و الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية)³.

2-مفهوم الطاقة المتجددة في القانون الألماني :

حيث نجد أن القانون الألماني عرف الطاقة المتجددة في نص المادة 1/3 علي أنها هي (طاقة المياه بما في ذلك طاقة الأمواج و طاقة المد والجزر و طاقة التيار المائي و طاقة الرياح و ،طاقة الشمسية و الطاقة الحرارية الجوفية وكتلة الطاقة البيولوجية بما في ذلك الغاز بيولوجي وغاز مكبات القمامة وغاز الصرف الصحي (...)).⁴

¹ -عبد الجليل موشحانا ، كوزاني بوفلجة ،المرجع السابق، ص25.

² -المرجع نفسه ،ص 25.

³ -القانون رقم 09-04، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425هـ، الموافق ل 14 غشت 2004م، المتعلق بترقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية ، ج ر ج ج ، ع 52، المؤرخ في 2 رجب 1425 هـ ، الموافق ل 18 غشت 2004م.

⁴ -مجيد أحمد إبراهيم ،الطاقة المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة تكريت ،المجلد 4 ، ع 29 ، 1437هـ-2016 ،ص6.

3- مفهوم الطاقة المتجددة في القانون المغربي:

نجد أن القانون المغربي لم يعرف الطاقات المتجددة برغم أنه خصص قانون خاص لها، حيث نجده اكتفي بذكر مصادرها وهذا وفق ما جاء في نص المادة 1 من مشروع قانون رقم 19-40.....¹

4- مفهوم الطاقات المتجددة وفق القانون الأردني :

إن المشرع الأردني قد شرع قانون خاص بالطاقة المتجددة في سنة 2007 حيث نص علي أن (مصادر الطاقة المتجددة: هي الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية غير تقليدية بما في ذلك الطاقة الشمسية، الطاقة الرياح والطاقة المولودة من باطن الأرض والطاقة الهيدروجينية والطاقة الحيوية).²

5- مفهوم الطاقة المتجددة وفق القانون العراقي :

إن المشرع العراقي في حقيقة الأمر لم يشرع قانون خاص بالطاقة المتجددة، ولكن هذا لا يعني أن المشرع العراقي لم يشر إلي هذا الأمر بل علي العكس فقد نجده عرف الطاقة المتجددة في قانون حماية و تحسين البيئة العراقي في سنة 2010. علي أنها: (هي الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية لها طابع الديمومة و الاستمرارية).³

¹-مذكرة تقديمية للمشروع قانون رقم 19-40 المعدل والمتمم القانون رقم 09-13،وزارة الطاقة و المعادن والبيئة،المملكة المغربية، منشور علي 12.00a, visite le 12/02/2024, <https://www.sgg.gov.ma>.

²-مجيد أحمد إبراهيم،المرجع السابق،ص 7.

³-المرجع نفسه،ص 6.

الفرع الثاني: مصادر الطاقات المتجددة

تعتبر مصادر الطاقة تقليدية أول الطاقات التي استخدمها الإنسان والتي تتميز بكونها تتلاشى تدريجياً نتيجة استخدامها المستمر مما أدى إلى التوجه إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة لما تتميز به من مميزات وما لها من أهمية بالغة، وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع .

أولاً: مصادر الطاقة المتجددة الأكثر استعمالاً

تتمثل هذه المصادر في الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية، والطاقة المائية، وهذا ما سيتم تفصيله من خلال ما يلي:

1- الطاقة الشمسية

تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق عليها شعار "الشمس أم الطاقات"¹.

تنتج الطاقة الشمسية عن ناتج التفاعلات النووية التي في الشمس، وتصل طاقتها على صورة طاقة إشعاعية تتكون من الأشعة فوق بنفسجية - التي يقوم الغلاف الجوي بحجب كمية كبيرة منها - و الأشعة المرئية والأشعة تحت الحمراء. وتصل إلى الأرض طاقة شمسية بحجم كبير، حيث أن 1% فقط من مساحة الأرض يكفي لتجميع طاقة شمسية تغطي احتياج العالم بأسره من الكهرباء².

2- الطاقة المائية:

هي الطاقة المولدة من تدفق المياه المستمر الذي لا ينضب، والتي توفر كميات كبيرة من الكهرباء لتشغيل المصانع والمدن المضيفة بمشاكل قليلة وبسعر منخفض. يتم إنشاء الطاقة الموجودة في الماء عن

¹ - سفيان بن عبد العزيز، محمد بن علي، الطاقة الشمسية كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، المجلد 01، ع 01، فيفري 2017، ص 95.

² - وهيب عيسى الناصر، حنان مبارك البوفلاس، مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، جامعة البحرين، ص 07.

طريق تسخير قوة الشلال. توجد طاقة مد وجزر مدحجة في الخليج، لكن الكهرباء المولدة بهذه الطريقة تقتصر على 10 ساعات يومياً، وهي فترة حركة المد والجزر¹.

3- الطاقة الهوائية:

هي الطاقة المولدة من حركة الرياح والهواء، فهي طاقة ميكانيكية، كانت تستخدم قديماً في النقل البحري وضخ المياه، كما يمكن تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية للاستخدام المباشر أو التحويل. تحويلها إلى طاقة كهربائية عن طريق المولد. وعلى عكس الطاقة الشمسية، فهي متاحة على مدار الساعة. سرعة تصميم وتنفيذ وتركيب مزرعة الرياح بسبب بساطة التكنولوجيا وانخفاض تكاليف تشغيلها².

ثانياً: مصادر أخرى للطاقات المتجددة

بالإضافة إلى المصادر المدروسة سابقاً. والتي تعد المصادر الأكثر استعمالاً للطاقات المتجددة. هناك مصادر بديلة أخرى. كطاقة الكتلة الحيوية أولاً. وثانياً، طاقة الحرارة الجوفية. أما ثالثاً، فهي الطاقة الهيدروجينية.

1- طاقة الكتلة الحيوية

يتردد الكثير من الناس حول معنى طاقة الكتلة الحيوية، في الواقع، تعني طاقة الكتلة الحيوية الحصول على الطاقة من عملية التمثيل الضوئي، أو الحصول على الطاقة من حرق الخشب، أو الحصول على الطاقة من حرق الخشب. تتضمن طاقة الكتلة الحيوية حرق النفايات البلدية والورق وبعض نفايات الهضم العضوية للحصول على الطاقة. وكذلك الحصول على غاز الميثان (مصدر للطاقة) من الهضم اللاهوائي لروث الحيوانات ومخلفات الصرف الصحي، والكحول من تخمير الحبوب والنشويات³.

¹- منصور منال ، أهمية التوليد الكهربائي باستخدام الطاقات المتجددة ونسبتها من إجمالي قدرات التوليد في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 14، 02 مارس 2018 ، ص 139.

²- المرجع نفسه.

³- وهيب عيسى الناصر ، حنان مبارك البوفلاسه، المرجع السابق ، ص 43.

2- طاقة الحرارة الجوفية

أن البحث المستمر عن مصادر طاقة جديدة آمنة على البيئة، جعل للحرارة الجوفية دورا هاما وذلك لكون هو المصدر الوحيد من بين مصادر الطاقة المتجددة الذي يأتي من الأرض¹.

تشير إلى الطاقة المخزنة تحت سطح الأرض، والتي تزداد مع العمق وتمتد إلى أعماق تتراوح بين 2000 و 3000 درجة، وتنطلق من السطح عن طريق انتقال الحرارة والينابيع الساخنة والبراكين.

التمرد، وتنعكس هذه الحرارة في الماء الساخن، والبخار الرطب، والصخور الساخنة².

3- طاقة الهيدروجين:

. في اليونانية، يأتي مصطلح "الهيدروجين" من كلمتين "هيدرو" وتعني الماء، و"جين" وتعني "تشكل". في الفرنسية تشير إلى مكون الماء، بينما في اليونانية تشير إلى تكوين الماء. ونتيجة لذلك، الهيدروجين هو غاز عديم اللون والرائحة تحت درجة الحرارة العادية والضغط القياسي. وهو شديد الاشتعال ويعتبر أخف الغازات وأكثرها وفرة في الطبيعة، ويتواجد في الماء والمركبات العضوية والكائنات الحية بدرجة كبيرة³.

هي مصدر طاقة نظيف ومتوفر وهي تلعب دورا هام في التقليل من انبعاث الغازات الضارة حيث ينتج الماء من حرق الهيدروجين في الهواء أو الأكسجين⁴.

¹ - وهيب عيسى الناصر ، حنان مبارك البوفلاسه ، المرجع السابق ، ص 48.

² - نسيم سابق، الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع01، المجلد 06، 2019، ص 530.

³ - بدري عبد العزيز، طاقة الهيدروجين كبديل طاقتي جديد في العالم وإمكانية استخدامه كوقود في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2018/2019، ص 69.

⁴ - احمد ديش، مروة بوقدم، الملتقى الدولي الأول حول: الاستثمار في الطاقات المتجددة لتطبيق التنمية المستدامة ، مداخلة بعنوان التنمية المستدامة ودور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيقها بالجزائر ، جامعة علي لونيس، البلدة 2، يومي 10/11 ابريل 2018، ص 10.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للطاقات المتجددة

نظرا لأهمية الطاقات المتجددة في عصرنا الحالي عملت الجزائر على ترقية مجال الطاقات من خلال وضع سياسة وطنية لترقية هذا القطاع و ذلك من خلال إطار قانوني و مؤسسي لترقيتها و تطويرها تحقيقا لتنمية شاملة ودائمة.

وهو ما سندرسه في هذا المبحث من خلال مطلبين الأول نخصه لدراسة الإطار القانوني للطاقات المتجددة، والثاني لدراسة الإطار المؤسسي للطاقات المتجددة.

الفرع الأول : الإطار القانوني للطاقات المتجددة

لدراسة الإطار القانوني للطاقة المتجددة سنتطرق لدراسة بعض القوانين والمراسيم التي تنص في مضمونها على الطاقات المتجددة في الجزائر وهذا من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الأول لدراسة القوانين المنظمة للطاقات متجددة ، و فرع الثاني لدراسة المراسيم التنفيذية .

أولا: القوانين المؤطرة للطاقات المتجددة:

نص المشرع على العديد من القوانين الخاصة بالطاقات المتجددة وقوانين أخرى عامة درست هذا الموضوع بطرق مختلفة كموضوع توفير الطاقة

1- القانون رقم 98-11:1

المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي حيث أنه حسب المادة الأولى يحدد هذا القانون التوجيهي والبرنامج المبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية. 1998_2002.

¹ - القانون رقم 98-11. المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 هـ . يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج. الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998 2002. ج ر ج ج، ع 62. المؤرخة في 2 جمادى الثانية عام 1419 هـ. الموافق 24 غشت 1998 .

أما فيما يتعلق بالطاقة والطاقات المتجددة، فقد دعا هذا القانون إلى إنتاج الطاقة والتخزين والتوزيع و عقلنه استعمالها وتنويع مصادرها، كما نص في المادة العاشرة على البرنامج المتعلق بالفترة الخماسية 1998_2002. وضمن ناحية هذه البرامج، البيئة والطاقات الجديدة القابلة للتجديد. وقد خصص هذا القانون بند خاص بالطاقات المتجددة، أشار فيه إلى أهميتها، ومصادرها الطاقوية. كذلك نص هذا القانون على ضرورة إدراج برامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي في ميدان الطاقات المتجددة. كما سن المشرع قانون خاص بترقية الطاقات المتجددة واستعمالها في مختلف المجالات والمستويات، وفق المعايير الاقتصادية المتماشية، وفق استهلاك ترشيد الطاقة.

2- قانون 99_09 المتعلق بالتحكم في الطاقة.¹

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة و وسائل تطهيرها و وضعها حيز التنفيذ (المادة الأولى).

يشمل هذا التحكم مجمل إجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد استخدام الطاقة المتجددة والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة (المادة الثانية)

وقد تطرق هذا القانون إلى أنواع الطاقات المتجددة في المادة الرابعة. والملاحظ أن هذا القانون اهتم بالطاقات المتجددة وأكد على تطويرها وترقيتها من خلال تمويلها ودمجها في القطاع الاقتصادي الوطني، وأن البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة يدخل ضمن تشجيع استغلال الطاقة المتجددة.

3- القانون 02-01 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات²

حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة على النشاطات المتعلقة بإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها، ونقل الغاز وتوزيعه وتسويقه بواسطة القنوات

¹ - القانون رقم 99-09. المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1420 هـ. الموافق 28 يوليو سنة 1999م يتعلق بالتحكم في الطاقة، ج ر ج ع 51 المؤرخة في 20-ربيع الثاني -1420هـ، الموافق 2-غشت سنة -1999 م.

² - القانون رقم 02-01. المؤرخ في 22 هذه ذي القعدة عام 1422 هـ، الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ج ر ج ع 08. المؤرخ في 23 ذو القعدة عام 1422 هـ، الموافق 6 فبراير سنة 2002 .

4- قانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة¹:

بحيث يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفية ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. حيث تطرق المشرع في هذا القانون إلى التعريف الطاقات المتجددة بشكل صريح في المادة الثالثة، مع ذكر المصادر التي تأتي منها الطاقة المتجددة، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الحرارة الجوفية، الطاقة المائية، النفايات العضوية، والكتلة الحيوية. كذلك تطرق إلى الترقية الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة والحصيلة الثانوية، لاستعمال الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى آليات هذه الترقية.

ثانياً: المراسيم المنظمة للطاقات المتجددة :

بالإضافة إلى القوانين التي تمت دراستها سابقاً، نص المشرع على بعض المراسيم التنفيذية ضمن موضوع الطاقات المتجددة عبر سنوات مختلفة. وهو ما سندرسه في هذا الفرع .

1- المرسوم التنفيذي رقم 04-149²:

يحدد هذا المرسوم الإطار المؤسسي للتشاور وكيفية إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة وتنفيذه وهذا حسب ما نصت عليه المادة الأولى من هذا المرسوم. ويشتمل هذا البرنامج على الإطار التحكم في الطاقة وآفاقها وتقييم القدرات وتحديد أهداف التحكم في الطاقة ، وسائل العمل الموجودة والواجب تنفيذها لبلوغ الأهداف على المدى البعيد، إضافة إلى برنامج العمل الحماسي، كذلك يهدف إطار التحكم في الطاقة وآفاقه إلى ما يلي الحصيلة الطاقوية وخصائص الطلب على الطاقة ومؤشراته، والوضعيات البيئية المتصلة بالمنظومة الطاقوية، وغيرها.

1 - القانون 04-09 ، مصدر سابق

2 - المرسوم التنفيذي رقم 04-149 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1425هـ، الموافق 19 مايو سنة 2004م ، يحدد كيفية إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، ج ر ج ج د ع 32 المؤرخة في 3-4-1425هـ الموافق 23-5-2004م.

2- مرسوم تنفيذي رقم 11-252¹:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 137-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للكهرباء والتوزيع العمومي للغاز." "

3- مرسوم تنفيذي رقم 11-423²:

يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131_302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، والمشاركة." المادة الأولى. كذلك حدد ما يقيد في هذا الحساب وكيفية متابعته لتقييمه.

4- المرسوم التنفيذي رقم 13-218³:

المتعلق بالكهرباء والتوزيع الغاز بواسطة القنوات والذي يهدف إلى تحديد شروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء. حسب المادة الأولى منه نص هذا المرسوم في المادة الثالثة على بعض المفاهيم، كالحرارة المفيدة، والمنشأة الهجينة، تسعيرة الشراء المضمونة، ونظام خاص ونظام مشترك .

أما حسب المادة الرابعة، فتخص أحكام هذا المرسوم. كل منشأة تستعمل الفروع الشمسية الكهروضوئية و الحرارية، و الرياح، الحرارة الجوفية، تجميع النفايات الكهرومائية الصغيرة، الكتلة الحيوية. كذلك كل منشأة هجينة. وكل منشأة للإنتاج المشترك تستجيب لي معايير محددة. ذكرت في المادة الرابعة.

¹- المرسوم التنفيذي رقم 11-252 المؤرخ في 12 شعبان عام 1432 هـ الموافق ل 14 يوليو سنة 2011م، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 137-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للكهرباء والتوزيع العمومي للغاز" ، ج ر ج ج ، ع 40 المؤرخ في 18 شعبان عام 1432 هـ. الموافق 20 يوليو 2011م

² - المرسوم التنفيذي رقم 11. 423. المؤرخ في 13 محرم عام 1433 ، الموافق ل 8 ديسمبر 2011م. يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشاركة"، ج ر ج ج ، ع 68 المؤرخة في 19 محرم 1433 هـ، الموافق ل 14 ديسمبر سنة 2011م.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 13-218 المؤرخ في 9 شعبان 1434 هـ، الموافق 18 يونيو سنة 2013، يحدد شروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، ج ر ج ج ، ع 33 المؤرخة في 17 شعبان عام 1434 هـ، الموافق 26 يونيو سنة 2013م.

5- المرسوم التنفيذي رقم 15-319:¹

الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131_302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة."

بين هذا المرسوم كيفية فتح الحساب، التخصيص حسب المادة الثانية منه، كذلك ما يقيد في هذا الحساب من باب الإيرادات وباب النفقات حسب المادة الثالثة. وكيفية متابعة وتقييم حساب التخصيص في المادة الرابعة. أما المادة الخامسة، فهي تلغي أحكام المرسوم التنفيذي رقم 116-2000، والمرسوم التنفيذي رقم 11-423.

6- مرسوم تنفيذي رقم 16-121:²

وهو مرسوم الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-319. الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131_302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة."

عدلت المادة الثانية منه المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 15-319. حيث مس التعديل السطر الأول و السطر الثاني من باب الإيرادات. السطر الأول والثاني من باب النفقات.

7- مرسوم تنفيذي رقم 17-98:³

يهدف هذا المرسوم. إلى تحديد إجراء طلب عروض. لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتجويد بالطاقة الكهربائية. حيث وضع هذا المرسوم

¹- المرسوم التنفيذي رقم 15-319 ، المؤرخ فيه 1 ربيع الأول عام 1437هـ، الموافق 13 ديسمبر 2015م، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131_302، الذي عنوانه الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة، ج ر ج ج ، ع 68 المؤرخة في 15 ربيع الأول عام 1437هـ الموافق ل 27 ديسمبر 2015م

² - المرسوم التنفيذي رقم 16-121، المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1437هـ ، الموافق ل 6 ابريل سنة 2016م ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-319 ، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_331 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة، ج ر ج ج ، ع 22 المؤرخ في 2 رجب عام 1437هـ، الموافق ل 10 أبريل سنة 2016.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 17-98 ، المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1438هـ، الموافق ل 26 فبراير سنة 2017م ، يحدد إجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية، ج ر ج ج ، ع 15 ، المؤرخة في 6 جمادى الثانية 1438هـ، الموافق ل 05 مارس 2007م.

بعض المفاهيم. كمفهوم الطاقة المتجددة. ومفهوم طلب عروض المستثمرين. أو بالمزاد. الإنتاج المشترك، والشراكة، والشبكات الكهربائية الموقع. منشآت الطاقات المتجددة. المستثمر. المشروع الصناعي. المتعهد. التعهد. وهذا في المادة الثانية. فقد خصصه بابا. يطلع بعروض المستثمرين. الباب الثاني و بابا آخر. معالجة طلبات العروض بالمزاد والإجراءات الخاصة . الباب الثالث.

8- المرسوم التنفيذي رقم 20-322:1

يحدد صلاحيات وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

حسب المادة الأولى يكلف وزير الانتقال الطاقة والطاقات المتجددة. في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها بإعداد السياسات والاستراتيجيات التي تهدف لترقية الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، ويتولى تنفيذها ومتابعتها ومراقبتها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. كذلك نصت المادة الثانية والثالث والرابعة من هذا المرسوم، على ما يكلف به الوزير من مهام

9- المرسوم التنفيذي رقم 23-381:2

يحدد صلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة.

يحدد هذا المرسوم مهام وزير البيئة الطاقات المتجددة وصلاحياته، وما يكلف به من مهام في ميدان البيئة.

حسب المادة 13 تلغي أحكام المرسوم التنفيذي رقم 28-322 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لي 22 نوفمبر 2022م الذي يحدد صلاحيات وزير الانتقال الطاقوي، و الطاقات المتجددة.

1 - مرسوم تنفيذي رقم 20-322 ، مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442هـ، الموافق ل22 نوفمبر 2020م، يحدد صلاحيات وزير الانتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، ج ر ج ج ، ع 69، المؤرخة في 6 ربيع الثاني عام 1442هـ ،الموافق ل 22 نوفمبر 2020م.
2 - المرسوم التنفيذي رقم. 23-381 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1445هـ الموافق 28 أكتوبر 2023م. يحدد صلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة ، ج ر ج ج ، ع 71 المؤرخة في 27 ربيع الثاني عام 1445، الموافق 11 نوفمبر سنة 2023م.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للطاقة المتجددة:

إضافة للإطار القانوني المتعلق بالطاقة المتجددة لقد تم تدعيم هذا القطاع بإطار مؤسسي حيث تتم كل واحد منهم بتطوير الطاقة المتجددة في حدود اختصاصها، وفي هذا المطلب سوف نتطرق لأهم وأبرز المؤسسات الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة كفرع أول الوزارات المعنية بقطاع الطاقات المتجددة كفرع ثاني

الفرع الأول: المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة :

هناك العديد من المؤسسات التي تساهم في تطوير الطاقات المتجددة من خلال الأبحاث التي تقوم بها من بينهم مايلي :

أولاً: مركز تطوير الطاقة المتجددة: (CDER)

نشأت يوم 22 مارس 1988 تعرف علي أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و تكنولوجي،¹ أوكلت لها مجموعة من المهام من بينها:²

1. يقوم في جميع الميادين المتعلقة بأهداف إنشاء أعمال البحث اللازمة لتنمية الإنتاج و لاستعمال الطاقة المتجددة.
2. صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميادين الطاقة استعمالها .
3. صياغة أعمال البحث الضرورية وذلك من أجل تطوير إنتاج الطاقة المتجددة .
4. يقوم بجمع وتحليل المعطيات تحليلاً دقيقاً .
5. يعد صناعة التجهيزات المتعلقة بمجال الطاقة المتجددة و يقترحها.³

¹ <https://www.cder.dz/spip.php?rubrique30> visite le 18/2/2024,a16 :33

²- إبراهيم بن يعيش، عبد القادر بن يعيش، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر دراسة تحليلية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وحوكمة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أحمد درارية ادرار، الجزائر، تاريخ المناقشة 2015-2016، ص ص 78 80.

³-عبد الله شويب، الطاقات المتجددة مبعث استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة بحثية ضمن الملتقى العلمي 2 الدوري الخامس، 23_24 افريل 2018، الجزائر، ص 10.

ثانيا : وحدة تنمية التجهيزات الشمسية (udes):

تم تأسيس هذه الوحدة بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في فيفري 1988 أوكلت إليها مجموعة من المهام من بينها:¹

__ القيام بتطوير التجهيزات الشمسية .

__ القيام بإنجاز نماذج أولية من بينها : النموذج المتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيدها:

أنشأت بمقتضى المرسوم الرئاسي__235_ 85 مؤرخ 25 في أوت 1965 في الجزائر العاصمة تم وضعها تحت وصاية الطاقة والمناجم يقوم بالعديد من المهام من بينها:²

__ القيام بتقديم معطيات حول الطلب المتزايد على الطاقة.

__ تقوم بترشيد وعقلنة استخدام الطاقة ؛ وكان لها العديد من المهام الأخرى وفقا لنص المرسوم

التنفيذي رقم 04_114_المورخ في 25/9/2004³

¹__ إبراهيم بن يعيش، عبد القادر بن يعيش، المرجع السابق، ص79.

²__زهرة عباس، الاستفادة من التحول الطاقوي الألماني من اجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة ، مجلة دراسات الاقتصادية ، العدد 38، أوت 2019 ، ص 385.

³__نجيب حراني، شعيب بوحالة، واقع وأفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص تعاون دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة صديق بن يحيى، الجزائر ، تاريخ المناقشة 2021/ 2022، ص48.

رابعاً: مؤسسة نبال : NEAL

هي شركة مختلطة بين الشركة الجزائرية سونلغاز وسونطراك ومجمع سيم للمواد الغذائية وقد تم إنشائها سنة 2002¹، وأوكلت له مجموعة من المهام من بينها :²

1. مشروع انجاز حظيرة 25 ميغاوات من أصل شمسي .
2. مشروع 150 ميغاوات تهجين شمسي في حاسي رمل .
3. استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست و الجنوب الغربي.
4. ترقية الطاقة المتجددة وتطويرها .³

خامساً: تنمية تكنولوجيا السيسيليوم (udts):

أنشأت سنة 2007⁴، تحت وصاية وزارة التعليم العالي تتمثل مهامه في تطوير تكنولوجيا السيسيليوم و القيام بإجراء أعمال البحث العلمي والإبداع التكنولوجي كما تساهم هذه الوحدة في التعاون مع عدة جامعات جزائرية من أجل تطوير تكنولوجيا السيسيليوم .⁵

¹- صورية شبي، محاد عريوة، الطاقات البديلة في الجزائر واقع وأفاق، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 2، سبتمبر 2017، ص 159

²- علي الطاهر عبدو، الإطار القانوني و الإجراءات التحفيزية التنمية القطاع الطاقات المتجددة، مذكرة دكتور، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر سعيدين حمدين، ص 71.

³- صورية شبي، محاد عريوة، المرجع السابق، ص 159.

⁴- إبراهيم بن يعيش، عبد القادر بن يعيش، المرجع السابق، ص 80.

⁵- صبرينة وزاوي، دور الطاقات المتجددة في تفعيل مسارات التنمية المستدامة في الجزائر 1999-2014، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة و التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، تاريخ المناقشة 2018/2017، ص 61.

سادسا:محافظة الطاقة المتجددة:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 86_46 المؤرخ 23 جانفي 1982، تتولى هذه المحافظة مهام إعداد وتنفيذ المخططات الوطنية لتطوير التكنولوجيا وذلك بهدف تطوير الأبحاث العلمية والتقنية لإنتاج الطاقة المتجددة.¹

سابعا:مؤسسة سونلغاز:

هي شركة عمومية تخضع لأحكام القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات وكذلك أحكام القانون التجاري وتهدف هذه الشركة إلى ما يلي:²

- إنتاج الكهرباء في الجزائر وفي الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.

ثامنا : الوكالة الوطنية لترقية وعقلانية استعمال الطاقة:

تم إنشاءها من طرف الحكومة من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة ويتمثل دورها الرئيسي في متابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقة المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف قطاعات الصناعة.³

¹ _ نجيب حراي ، شعيب بوحالة،المرجع السابق،ص48.

² -علي الطاهر عبدو، المرجع السابق،ص71.

³ -حيزية زايد حاوشين ابتسام هشام منصان،الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة عرض تجربة الجزائرية و مصرية، مجلة Revue des sciences commerciales،المجلد 18. ،العدد 1،جوان 2019،ص179.

تاسعا: لجنة ضبط الكهرباء والغاز:

- شرع المشرع الجزائري لجنة ضبط الكهرباء والغاز في قانون رقم 02_ 01 المؤرخ بتاريخ 5-2-2002 والمتعلق بالكهرباء والنقل الغاز بواسطة القنوات¹، حيث أوضحت المادة 2 من قانون 02-01 المهام الموكلة للجنة التي تتمثل في:²
- _ ضمان احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بسوق الكهرباء والسوق الوطنية للغاز في كل جوانبها التقنية و الاقتصادية .
- حماية المستهلك من كل التهديدات التي تواجهه وبالأخص من المتعاملين الذين يعتبر تحقيق الربح أول أولوياتهم .

¹ القانون رقم 02-01، المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج ر ج ج ، ع 8 ، بتاريخ 6 فيفري 2002.

² _ لزهرة نوبال ، المركز القانوني لضبط الكهرباء والغاز في الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، تاريخ المناقشة 2012/2011، ص 4.

الفرع الثاني : الوزارات المعنية بقطاع الطاقات المتجددة:

بالإضافة للمؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة هناك العديد من الوزارات التي تساهم في تطوير الطاقة المتجددة من بينها:

أولا :وزارة البيئة والطاقات المتجددة:

استحدثت سنة 2017 حيث تسعي وزارة البيئة والطاقات المتجددة على وضع وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالطاقة المتجددة ،ومن أبرز مهامها ما يلي:¹

- تحسن ظروف معيشة المواطنين .

- إرسال ثقافة بيئية مستدامة من خلال النشاطات التحسيسية والتربوية

ثانيا :وزارة الانتقال الطاقوي:²

نشأت وزارة الانتقال الطاقوي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20_322 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22/11/2020 حيث تتمثل مهامها في :

- المبادرة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية .

- المبادرة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية .

- السهر على تطبيق التنظيمات والمواصفات التقنية في ميادين اختصاصه .

- اقتراح النموذج الطاقوي المرتكز على توفير الطاقة والطاقات المتجددة.

ثالثا:وزارة الطاقة والمناجم :

تقوم وزارة الطاقة والمناجم بتطوير الطاقة المتجددة وذلك من خلال المشاركة مع الهيئات والمؤسسات المعنية في تنفيذ البرنامج الوطني للفعاليات الطاقوية الخاصة بالقطاع³.

¹وزارة البيئة،مهام قطاع البيئة،مارس 2002،تاريخ التصفح2024/3/16،متاح علي الرابط <https://www.gov.dz>

²المرسوم التنفيذي رقم 20_322،مصدر سابق.

³المرسوم التنفيذي رقم 21-466،المؤرخ في 20 ربيع الثاني 1443 ،الموافق ل 25 نوفمبر 2022 ، الذي يحدد إنشاء وزارة الطاقة والمناجم ، ع 69،المؤرخ في 20 ربيع الثاني 1443 ، الموافق 25 نوفمبر 2022

خلاصة الفصل الأول:

يعد الاستثمار مجال بالغ الأهمية، حيث يستخدم الأفراد رؤوس أموالهم لحفظ وتوسيع وزيادة قيمة وصولهم بمرور الوقت من خلال وسائل مختلفة مثل العقارات والأسهم والسندات تطرقنا في هذا الفصل إلى التفصيل في تعريف الاستثمار من خلال التعريفات الاصطلاحية واللغوية والقانونية المتعددة.

حيث يتم تصنيف الاستثمار على أساس معيارين، معيار الجنسية، ومعيار محل الاستثمار، وكل منهما له، وتقسيمات مختلفة حيث يقسم معيار الجنسية. أنواع الاستثمار إلى استثمارات وطنية وأجنبية، بالإضافة إلى ذلك يقسم معيار محل الاستثمار الاستثمار، إلى نوعين استثمار مباشر أو غير مباشر.

سن المشرع الجزائري العديد من القوانين والأوامر لتنظيم الاستثمار قد تطرقنا لها وقد أنشأت الحكومة الجزائرية المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من أجل العمل على تطوير الاستثمار في الجزائر.

أما بخصوص الطاقات المتجددة، فقد وضعت مجموعة من الهيئات الحكومية و التشريعات تعريفا، للطاقة المتجددة حيث عرفها كل منهما حسب مفهوم خاص.

كذلك تعددت مصادرها من أهمها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، كذلك نظم المشرع الطاقة المتجددة من خلال بعض القوانين والمراسيم، التي تم دراستها في هذا الفصل. ومع ذلك، عملت مجموعة من المؤسسات ومجموعة من الوزارات على تطوير الطاقة المتجددة.

الفصل الثاني:
واقع وأفاق الاستثمار في
الطاقات المتجددة

الفصل الثاني:

واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة:

عزمت الجزائر العمل على إنتاج الطاقة من مصادر متجددة التي قد تغطي في أفق 2030 حوالي 40% من الطلب الوطني للطاقة وهو ما أدى بالجزائر إلى استحداث إستراتيجية معينة لتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر، من خلال تجسيد برامج مختلفة مسطرة من طرف الدولة إضافة إلى منح الدولة العديد من التحفيزات في هذا المجال وبالرغم من وجود مجموعة من المحفزات إلا أنه أعترض هذه المشاريع أو البرامج مجموعة من العراقيل وهو ما سنوضحه في المبحث الأول لهذا الفصل الموسوم بعنوان (المبحث الأول: إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر)

بالإضافة إلى تلك الإستراتيجية قامت الجزائر بالعديد من المشاريع لتطوير إنتاج الطاقة المتجددة (مشاريع الطاقة الشمسية ...) بالإضافة إلى التعاونيات الوطنية والدولية في سبيل التدعيم الطاقوي وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني تحت عنوان (المبحث الثاني: مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر).

المبحث الأول: إستراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر:

أعطت الجزائر كغيرها من دول العالم أهمية كبيرة للطاقات المتجددة تجسدت في إطلاق برامج طموحة لتطوير الاستثمار فيها وهو ما سنحاول دراسته في المطلب الأول منه (المطلب الأول: البرامج المسطرة من طرف الدولة).

كذلك سنتطرق للمحفزات على هذا الاستثمار بالإضافة إلى معيقاته (المطلب الثاني: محفزات و معيقات الاستثمار في الطاقات المتجددة)

المطلب الأول: البرامج المسطرة من طرف الدولة:

سطرت الدولة العديد من البرامج الطاقوية لمواكبة التطورات الواقعة في مجال الطاقة المتجددة، ولهذا خصصنا هذا المطلب لدراسة البرامج المسطرة من طرف الدولة من خلال تقسيمه إلى فرعين، الفرع الأول بعنوان (التعريف بالبرنامج الوطني للطاقات المتجددة ومضمونه)، أما الفرع الثاني فهو بعنوان (أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة).

الفرع الأول: التعريف بالبرنامج الوطني للطاقات المتجددة ومضمونه:

لدراسة البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة تطرقنا لتقديم تعريف مختصر لهذا البرنامج ومن ثم بيان مراحل هذه التطورات وفقا لأفاق 2011-2030.

أولا: التعريف بالبرنامج:

"وهو برنامج طاقي مفتوح أمام المستثمرين من القطاعين العام والخاص ، المحليين والأجانب لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع وإدخال الفروع الأخرى (تثمين استعادة النفايات، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية) بالتدرج، مما يجعلها المحرك لتنمية اقتصادية دائمة"¹.

¹-ياسمينه عمامرة، سعيدة مومو، "إستراتيجية تطوير استثمارات الطاقة المتجددة في الجزائر في ظل التوجه نحو الاستدامة: قراءة في الواقع واستشراف للمستقبل"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 10 ع 02، سنة 12 ديسمبر 2018، ص 401.

وتجدر الإشارة هنا أن برنامج الطاقات المتجددة جاء لتحقيق احتياجات السوق بقدرة 22000 ميغاواط، خلال فترة 2015/2030 كما سوف يتحقق أكثر من 4500 ميغاواط بحلول عام 2020.¹

السنة	الإنتاج الكلي المتوقع	الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي	الإنتاج للتصدير
2011/2030	KW 22000	KW 12000	KW 10000

الجدول 01: قدرة توليد الطاقة المتجددة بين عامي 2011 و2030

المصدر: صارة جريو، عبد الهادي مداح، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ع 06، سنة 2019، ص 109.

ويوضح الجدول أن الخطة تتضمن تركيب ما يصل إلى (22,000 ميغاوات) بحلول عام 2030، أي ما يعادل (40%) من قدرة توليد الطاقة المتجددة بين عامي 2011 و2030، وسيتم استخدام (12,000 ميغاوات) من الطاقة التي يلي المشروع الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية. وسيتم تصدير (10,000 ميغاوات) مباشرة من الطاقة (22,000 ميغاوات) المخطط لها خلال العقدين القادمين.²

*"ويتكون برنامج تطوير الطاقات المتجددة من خمسة فصول التالية:³

أولاً - القدرات الواجب وضعها حسب مجال النشاط طاقي.

ثانياً - برنامج الفعالية الطاقوية.

ثالثاً - القدرات الصناعية الواجب تطويرها مرافقة البرنامج.

¹ - حيزية زايد، ابتسام حاوشين، هشام منصان، المرجع السابق، ص 181.

² - سنوسي بن عبو، سعيدة طيب، "إستراتيجية التحول الطاقي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030"، مجلة مدارات سياسية، مجلد 02، ع 07، ديسمبر 2018، ص 42.

³ - فاطمة راشدي، نادية غوال، جبهة بلهاشمي، تقييم سياسة تمويل الطاقة الخضراء في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع وتنمية الاستثمار الطاقي وفق برنامج المخطط الوطني للطاقة المتجددة 2011_2030، مداخلة علمية، ص 09.

رابعا - البحث والتطوير.

خامسا - الإجراءات التحفيزية والتنظيمية.".

ثانيا: مراحل البرنامج الوطني :

يتضمن البرنامج إنجاز حوالي ستين من المحطات الشمسية ومساحات طاقة الرياح في حدود سنة 2020 ستم مشاريع الطاقة المتجددة للإنتاج الكهربائي الموجهة للسوق الوطنية على 3 مراحل:

المرحلة الأولى: 2011-2014: تعتبر مرحلة أولية تجريبية ممتدة على مدى ثلاث سنوات موضوعها التكفل وتأطير البرنامج.¹

خصصت أيضا لإنجاز المشاريع الأساسية لقياس مدى فعالية التكنولوجيات المتوفرة في الجزائر والعمل على تطبيق هذا البرنامج.²

المرحلة الثانية: 2015-2020: سترى هذه المرحلة إنجاز طاقة قدرها 4000 ميغاواط، بين الشمسية والرياح، و500 ميغاواط بين الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية.³

المرحلة الثالثة: 2021-2030: تنمية الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء (أدرار) ستمكن من تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في مناطق عين صالح، أدرار، تيميمون وبشار، ودمجها في منظومة الطاقة الوطنية،⁴ كما ستشهد هذه المرحلة إنجاز طاقة قدرها 18585 ميغاواط بين الشمسية والرياح، 3415 ميغاواط للطاقات الأخرى.⁵

¹ - فاطمة راشدي،نادية غوال ،جهاز بلهاشمي،المرجع السابق، ص 42

² - المرجع نفسه ، ص 08.

³ - سنوسي بن عبو،سعيدة طيب، المرجع السابق ، ص 44.

⁴ -المرجع نفسه.

⁵ -ياسمينه عمامرة، سعيدة مومو، المرجع السابق ، ص 403.

كشفت لجنة ضبط الكهرباء والغاز؛ أن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة في الفترة الممتدة ما بين 2011 / 2030 سينجز 67 مشروعاً في التسع سنوات المقبلة بطاقة 2357 ميغاواط، إذ حظي فرع الطاقة الشمسية والصفائح الضوئية بـ 27 مشروعاً؛ بطاقة 638 ميغاواط.¹

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني:

تميز برنامج تطوير الطاقات المتجددة بوجود العديد من الأهداف التي سيصل إليها ومن بينها تطوير الطاقات المتجددة أولاً، تطوير القدرات الصناعية 2015-2020 ثانياً، والتطرق لبرنامج الفعالية الطاقوية ثالثاً.

أولاً: تطوير الطاقات المتجددة:

يتضمن تنمية الخلايا الشمسية والرياح على نطاق واسع وإدخال فروع الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية تدريجياً، بهدف تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة واستدامة المحروقات، حيث تم تجنيد حافزة كبيرة من المشاريع ضمن برنامج تطوير الطاقات المتجددة والبرنامج الإرشادي لتنمية الهياكل الأساسية وإنتاج الكهرباء.²

ثانياً: تطوير القدرات الصناعية 2015-2020 :

والهدف هو تكامل قدرات الجزائر كما يتصور³:

*التعاون لبناء مصنع خلايا شمسية نموذجي (بقدره 400 ميغاوات/سنة يمكن زيادتها إلى 800

ميغاوات/سنة بعد عام 2020) وتطوير شبكة معالجة وطنية لمصنعي المعدات المطلوبة للخطة.

*إنشاء شبكة تصنيع وتجهيز معدات تصنيع معدات محطات الطاقة الكهروضوئية الوطنية.

*مواصلة الجهود لبناء شراكات مع الصناعة، وخاصة طاقة الرياح، لتصميم وتوريد وتنفيذ مزارع

الرياح النظيفة، بالإضافة إلى التحكم في أنشطة الهندسة والتوريد وإنشاء مجتمعات طاقة الرياح.

¹-صارة جريو، عبد الهادي مداح، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ع 06، سنة 2019، ص110.

²-ياسمينه عمامرة، سعيدة مومو، المرجع السابق، ص402.

³-المرجع نفسه، ص ص 403-404.

* خطط لتصدير ليس فقط الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، ولكن أيضاً تكنولوجيا ومعدات الإنتاج.

ثالثاً: برنامج الفعالية الطاقوية:¹

تعتمد خطة الفعالية الاقتصادية في مجال الطاقة المتجددة على سلسلة من الإجراءات تتلخص في استخدامات الطاقة المناسبة لمختلف الاستفسارات، وهذه الإجراءات هي:

* تحسين العزل الحراري للمباني في الجزائر تستهلك المباني بمختلف أنواعها حوالي 10% من الحرارة. الطاقة، ومن أجل ترشيد استهلاك الطاقة، يتم تطوير مواد العزل الحراري، والتي من شأنها تقليل استهلاك الطاقة في مجالات التدفئة وتكييف الهواء المنزلي.

* تطوير سخانات المياه بالطاقة المتجددة واستبدال سخانات المياه التقليدية تدريجياً

* تشجيع استخدام تركيبات الإضاءة منخفضة الطاقة وحظر استخدام تركيبات الإضاءة التقليدية تدريجياً.

* تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي الذي يعد مستهلكاً كبيراً للطاقة، وذلك من خلال اعتماد تقنيات جديدة تقلل من استهلاك الكهرباء..

— يهدف إلى تقليص الاستهلاك تدريجياً. يؤدي تطبيقه إلى اقتصاد إجمالي للطاقة قدره 90 مليون طن مكافئ نفط، منها 60 مليون في الفترة 2015-2030 و30 مليون طن مكافئ نفط، بعد 2030 للفترة الموافقة لعمر التجهيزات المستعملة و البنائيات المنجزة، وبذلك سيسمح بتقليص الطلب على الطاقة بحوالي 10% سنة 2030.²

¹ -سفيان بخدة، الطاقات المتجددة في الجزائر كآلية جديدة في المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على ضوء رؤية الأمم المتحدة لعام 2030، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة سعيدة الجزائر، المجلد 11، ع 01، سنة 2021 نوفمبر 09، ص 170.

² - سنوسي بن عبو، سعيدة طيب، المرجع السابق، ص 46.

المطلب الثاني : محفزات ومعوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة:

هناك العديد من العوامل التي تساهم إيجابيا في الاستثمار في الطاقات المتجددة (المحفزات) التي سنقوم بدراستها في الفرع الأول ، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر سلبا بتراجع الاستثمار (المعوقات).

الفرع الأول : محفزات الاستثمار في الطاقات المتجددة:

حضي الاستثمار في الطاقات المتجددة بإجراءات تحفيزية جبائية و حوافز دعم وكذلك محفزات وفقا للقانون 18-22.

أولا :الإجراءات التحفيزية والجبائية:

وترد هذه الإجراءات في القوانين المتعلقة بالتحكم في الطاقة (الاستحقاقات المالية والضرائب والحقوق الجمركية)، والتي تهدف إلى تفعيل المشاريع التي تتنافس في تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة. تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة لتوفير التمويل. تقديم ضمانات قروض بدون فوائد للبنوك والمؤسسات المالية حتى تتمكن الأخيرة من تمويل الاستثمارات التي تساهم في كفاءة الطاقة وتوفير الظروف المناسبة للمستثمرين في مختلف قطاعات الطاقة المتجددة. كما تحدد سياسة الجزائر لتنفيذ خطط تنمية الطاقة المتجددة إجراءات تنظيمية لتدخل الدولة وتحدد الشروط والآليات الإشرافية المناسبة لتحسين استخدام الأموال العامة الممنوحة لخطط الطاقات المتجددة.¹

ثانيا :حوافز دعم الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة:

ويتعلق هذا الجانب بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقة المتجددة والمشاركة، والذي يخصص من حساب تخصيص خاص رقم: 131 - 302، تخصص له بعض الإيرادات لتغطية نفقات محددة. يرجى العلم أنه تم تخصيص نسبة 10% من الإتاوات البترولية والرسوم الأخرى المنصوص عليها في قانون المالية السنوي لدعم العمليات والأنشطة والمشاريع في إطار تعزيز الطاقات

¹- سنوسي بن عبو، سعيدة طيب، المرجع السابق ، ص48.

المتجددة، فضلاً عن البرامج المرتبطة بها بشكل مباشر وغير مباشر، و... مما يعزز عملية التحكم في الطاقة.¹

ثالثاً: المزايا الممنوحة للاستثمار في الطاقات المتجددة في إطار النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، وفقاً للقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر:²

إلى جانب التحفيزات الجبائية، تستفيد الاستثمارات في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة من مزايا عديدة، حيث يستفيد منها المستثمر تبعا للمرحلة التي بلغها الاستثمار على النحو الموالي:

1- الاستثمار قيد الإنجاز (بعنوان مرحلة الإنجاز) :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة الداخلة مباشرة في تحقيق الاستثمار؛

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو المشتربة محليا والمرتبطة مباشرة بتحقيق الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية ورسوم الإعلان العقاري لجميع عمليات التملك العقاري التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس الشركات وزيادة رأس المال.

- الإعفاء من حقوق التسجيل، ومن رسوم الإعلان العقاري ومبالغ أملاك الدولة، بما في ذلك الامتيازات على العقارات المبنية وغير المبنية والتي هي على وشك الانتهاء.

- العقارات الاستثمارية معفاة من الرسوم العقارية لمدة عشر سنوات من تاريخ الشراء.

وتحدد مدة الانتفاع بهذه المزايا بثلاث (03) سنوات قابلة للتמיד إلى سنتين (02) متتاليتين.

2_ دخول الاستثمار حيز الاستغلال (مرحلة الاستغلال):

في هذه المرحلة المزايا الممنوحة في ظل النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية في خلال مرحلة استغلال المشروع الاستثماري أكد قانون الاستثمار رقم 22-18 أنه ضمن مجال زمني تتراوح مدته

¹ حمزة شخاب ، رمزي علوان ، تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 - 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال ،جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)،المجلد 01، ع 02 ، سنة 2023، ص 29.

² - المرجع نفسه ، ص ص 32-33.

من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال الاستثمار، يستفيد المستثمر وفقا لشبكات تقييم الاستثمارات المعتمدة، من امتيازين ضريبيين:

الأول: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

الثاني: الإعفاء من الفصم على النشاط المهني.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة:

كما هو متعارف عليه فبالرغم من وجود محفزات هناك ايضا معوقات متعددة وهو ما سندرسه في هذا الفرع.

أولاً: ارتفاع رأس المال:

"ارتفاع رأس المال اللازم لمشروعات الطاقات المتجددة، كما أن العائد على الاستثمار يحتاج إلى وقت أطول من مصادر الطاقة الأحفورية، يتم على الجزائر الدخول في شراكة مع الاستثمار الأجنبي أو المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة، فضال عن الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في مثل هذه المشروعات يمثل مخاطرة مالية على الرغم من كونها طاقة تحافظ على البيئة".¹

ثانياً: القدرات محدودة :

"محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات إنتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية، نتيجة عدم كفاية الموارد البشرية الفنية الوطنية، وهو ما يضطر السلطات إلى الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الدولية، إضافة إلى ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي والتطوير لمعدات الطاقة المتجددة".²

¹- مسعود دراوسي، حنان حافة، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر -مشاريع وإستراتيجية الطاقات المتجددة-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العلمي الدولي الخامس الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 ، الموسوم بعنوان استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول ،يومي 23-24 أفريل 2018، ص 11.

²- المرجع نفسه.

ثالثاً: قاعدة 51/49:

وفي مجال الاستثمار الخاص الأجنبي، هناك قاعدة تعرف بقاعدة 51/49، والتي تشكل عائقاً أمام دخولها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه القاعدة لا يتم الالتزام بها بشكل صارم دائماً، كما يتضح من محطة حاسي الرمل حيث يمتلك الشريك الإسباني حصة أغلبية تبلغ 65%. إن احتكار سونلغاز لتطوير الطاقات المتجددة قد أعاق التقدم في هذا القطاع. وحتى وقت قريب، كانت شركة سونلغاز تتمتع باحتكار هذا المجال، ولكن أصبح من الواضح أنها لا تستطيع دفع هذا القطاع إلى الأمام بمفردها. ولكسر هذا الاحتكار، تم إبرام اتفاقية شراكة بين سوناطراك وشركة ENIE الإيطالية لبناء محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 10 ميغاواط. وقد يرى البعض أن هذا المشروع صغير نسبياً ويفضل الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الطاقة الشمسية الحرارية. ومؤسسات البحث العلمي وغيرها. ومن أجل تحقيق أهداف الإنتاج، لا بد من تحديد الأدوار وخطط التنفيذ الواضحة، بالإضافة إلى تطوير نظام إداري متكامل. وهذا من شأنه أن يسهل التنسيق الفعال بين جميع الأطراف المعني.¹

رابعاً: عدم التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح:

ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن ندرك أن تقدم تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي، يتطلب التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركات التصنيع والمستخدمين والسلطات التشريعية والتنفيذية ومؤسسات البحث العلمي وغيرها. ومن أجل تحقيق أهداف الإنتاج، لا بد من تحديد الأدوار وخطط التنفيذ الواضحة، بالإضافة إلى تطوير نظام إداري متكامل. وهذا من شأنه أن يسهل التنسيق الفعال بين جميع الأطراف المعنية لإنتاج الطاقة من مصادر متجددة، والجزائر تفتقر للجانب التنسيقي وتعاني من صعوبة التخزين.²

¹- عبد الرحمن مغاري، مختار صابة، إستراتيجية النهوض بالطاقات الجديدة والمتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. جامعة احمد بوقرة، بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية ع 03، جوان 2019، ص 35.

²- مسعود دراوسي، حنان حقا، المرجع السابق.

خامسا: اعتماد الجزائر على الطاقة الأحفورية:

تواجه الجزائر، المعروفة بمواردها الوفيرة من الوقود الأحفوري، معضلة عندما يتعلق الأمر بالانتقال إلى الطاقة المتجددة. وأدى الخوف من تعطيل نظام إنتاج النفط وأسعاره إلى إعاقاة المسؤولين عن تبني حلول الطاقة المتجددة بشكل كامل. ويتجلى هذا التردد في خطط الجزائر للاستفادة من احتياطات الغاز الصخري في ثلاثينيات القرن الحالي. تمتلك الجزائر ثالث أكبر احتياطي في العالم، بما يقدر بنحو 20.000 مليار متر مكعب من الغاز الصخري. وتهدف هذه الخطوة الاستراتيجية إلى تعويض الاحتياطات النفطية المتضائلة التي من المتوقع أن تنضب خلال العقد المقبلين، وبالتالي الحفاظ على هيمنة القطاع الريعي في الاقتصاد الوطني.¹

سادسا : افتقار الوعي والخبرة:

" افتقار الجزائر إلى خبرة كبيرة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة بدوره، قد يبطئ تطور هذه الطاقات وفي هذا الصدد صرح السيد صالح خيري، وزير الطاقة السابق أنه في حدود سنة 2020 ستمكن الجزائر من إنتاج 4500 ميغاواط كهرباء اعتمادا على الطاقات المتجددة ، كما أكد أن برنامج الطاقات المتجددة بالجزائر يعرف تقدما".²

سابعا: قلة الاهتمام بالمصادر المتجددة:

من العوائق الكبيرة أمام اعتماد مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة هو عدم الاهتمام والمفاهيم الخاطئة المحيطة بهذه التقنيات بين مختلف أصحاب المصلحة والمجتمع ككل. إن التغلب على هذه العقبة يتطلب وسائل الإعلام وزيادة الوعي لتثقيف الأفراد والمجتمع حول الطبيعة الحقيقية وفوائد إنتاج الطاقة النظيفة والمستدامة. ومن خلال تعزيز الفهم الصحيح للجوانب الاقتصادية والبيئية والتقنية للطاقة المتجددة، يمكننا تمهيد الطريق للتقدم في هذه المجالات الأربعة عشر.³

¹ - مسعود دراوسي، حنان حاق، المرجع السابق، ص 10.

² - عبد الرحمن مغاري، مختار صابة، المرجع السابق، ص 35.

³ - مسعود دراوسي، حنان حاق، المرجع السابق، ص 11.

المبحث الثاني : مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر

أنجزت الجزائر العديد من المشاريع في مجال الطاقة وعملت علي بذل العديد من الجهود في سبيل تطور الطاقة المتجددة في الجزائر ، وفي هذا المبحث سوف نتطرق الي أهم مشاريع الطاقة المنجزة كمطلب أول و نقوم بدراسة التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مشاريع الطاقة المنجزة و مشاريع الطاقة قيد الإنجاز (المستقبلية)

قامت الجزائر بالعديد من مشاريع الطاقة منها ما أنجز و منها ما يزال قيد الانجاز ، وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة المشاريع المنجزة كفرع أول ، و نقوم بدراسة مشاريع قيد الانجاز كفرع ثاني .

الفرع الأول : مشاريع الطاقة المنجزة

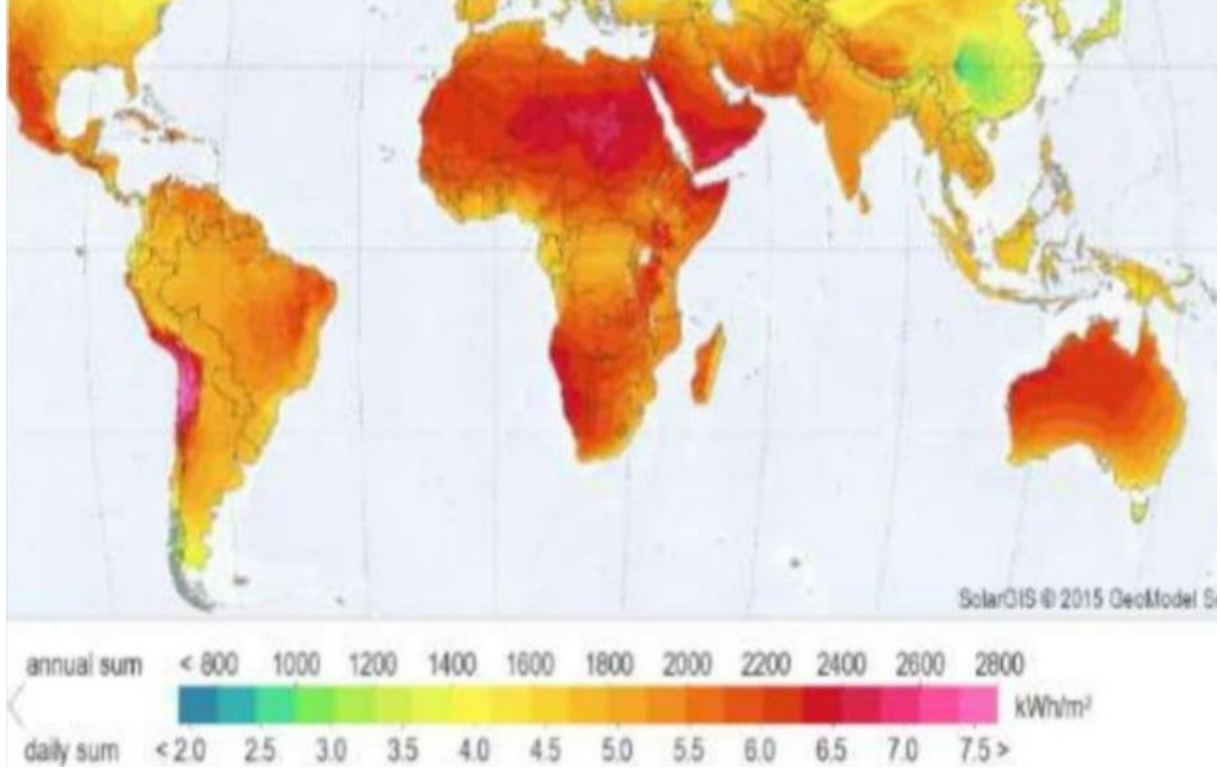
تشمل مشاريع الطاقة الشمسية (أولا) ومشاريع طاقة الرياح (ثانيا) ومشاريع طاقة المائية (ثالثا) ومشاريع طاقة الهيدروجينية(رابعا).

أولا : مشاريع الطاقة الشمسية:

في الثمانينات شرعت الجزائر في مساعيها الأولية لتسخير الطاقة الشمسية ،حيث شمل ذلك تجهيز المدن الكبرى بالبنية التحتية للطاقة الشمسية وبناء محطة بقدرة 100 كيلووات في أدرار ، والتي كانت بمثابة مصدر للطاقة ل1000 فرد يقيمون في 20 قرية ، حيث أنه من المهم الاشارة علي أن الجزائر تمتلك أعلى نسبة من الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، متجاوز الاستهلاك العالمي للطاقة ب4 أضعاف ، أيضا متجاوز احتياجات الدول الأوربية من الطاقة الكهربائية 60 مرة ، وفي ضوء ذلك بادرت الجزائر في إنشاء محطة للطاقة الهجينة هي الأول من نوعها عالميا والتي تجمع بين الاستفادة من الطاقة الغاز والطاقة الشمسية حصرا للاستهلاك المحلي¹

¹ - حدة فروحات ، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر ، مجلة الباحث ، ع11 ، سنة 2012، ص152.

وتملك الجزائر العديد من الحقول الشمسية في العالم حيث تقدر بأكثر من 2500 ساعة في السنة من أشعة الشمس سنويا عبر جزء كبير من أراضيها كما هو موضع في الشكل الآتي :¹



الشكل 1 : إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

المصدر : سارة شريقي، محمد حداد، تطور استغلال الطاقات في الجزائر آفاق 2030-رؤية في الفرص والتحديات - ، ص11.

ثانيا : مشاريع طاقة الرياح:

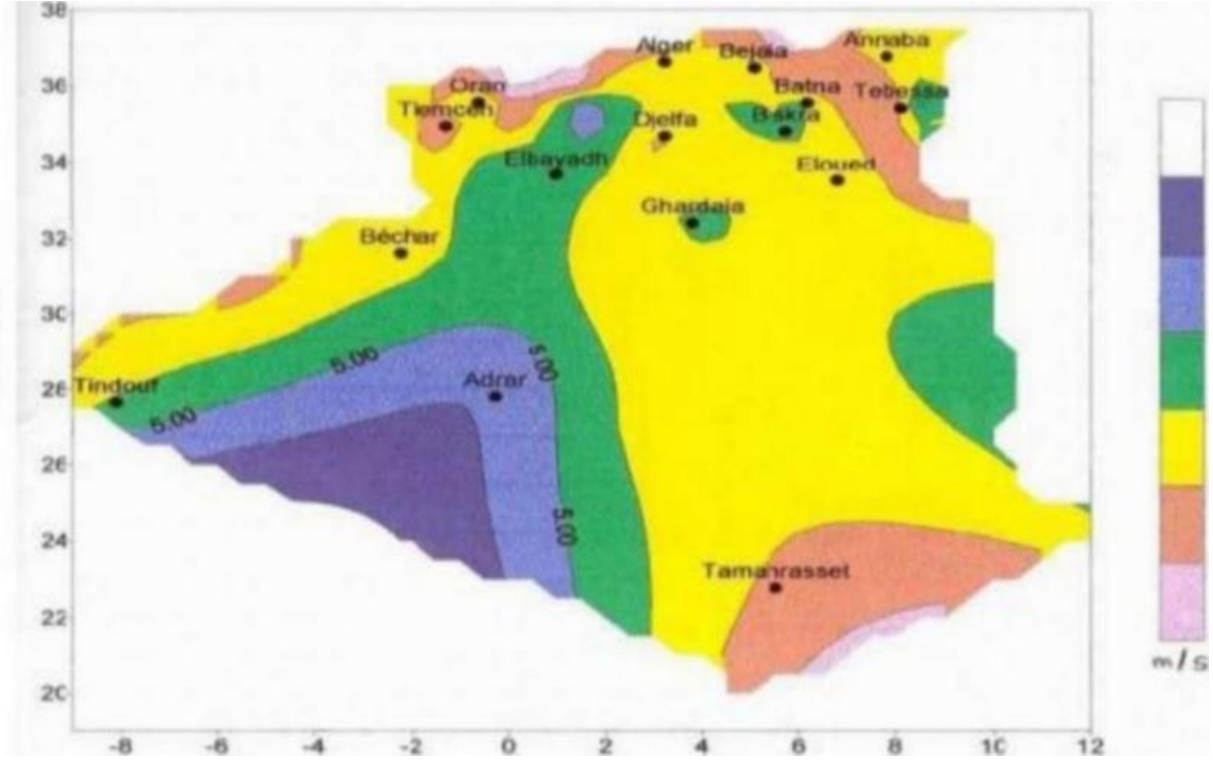
بعد الطاقة الشمسية تحظى طاقة الرياح بأهمية كبيرة كمورد للطاقة في الجزائر²، حيث تختلف موارد الرياح في الجزائر عبر مواقع مختلفة بسبب الاختلافات في التضاريس والمناخ، حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين جغرافيتين متميزتين :

¹ - سارة شريقي ، محمد حداد ، تطور استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر آفاق 2030-رؤية الفرص والتحديات - ، المنشورة على الموقع،

<https://unv-blida2.dz..eco/wp-content/uploads/viste15/04/2024,13.03>

² - حيزية زايد، ابتسام حاوشين، هشام منصان، مرجع سابق، ص 18.

المنطقة الشمالية التي تحدها البحر الأبيض المتوسط ويمتد ساحلها 1200 كيلومتر وتشهد سرعة راح معتدلة ، ومن ناحية أخرى تشهد المنطقة الجنوبية ارتفاعا في سرعة الرياح تصل الي 4م/ث الي 6م/ث وبالتالي نستنتج أن سرعة الرياح في الجزائر تختلف باختلاف المنطقة.¹ كما هو موضح في الشكل التالي :



الشكل 2 : خريطة الأطلس الرياح في الجزائر

المصدر : 00 :13 <https://www.cder.dz,viste15/04/2024,a>

ومن أهم مشاريع طاقة الرياح مايلي :²

- إنشاء حقل كهربائي عبر طاقة الرياح بقوة 10 ميغاوات بقصر كرتن .
- إنشاء حوالي 12 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ذو الضغط المنخفض و المتوسط .
- تركيب 165 مورد عبر طاقة الرياح عبر مساحة إجمالية 50 هكتار.

¹ - سارة شريقي ، محمد حداد ، المرجع السابق.

²-حزمة جعفر ،آليات تمويل مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،أطروحة دكتوراة ،تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،جامعة سطيف،سنة 2017-2018،ص81.

ثالثا : مشاريع طاقة المائية :

إن حصة قدرات الري لإنتاج الكهرباء تبلغ حوالي 286 ميغاوات ،ومع هذه القدرة فنجد عدم كفاية عدد مواقع الري وعدم الاستفادة الكاملة من المواقع الموجودة ,حيث وفي سنة 2005 تمت إعادة تأهيل المحطات الكهرومائية بزيامة ولاية جيجل مما أدى إلى زيادة قدرتها بمقدار 100 ميغاوات.¹

علاوة على ذلك تم إنشاء محطات الإنتاج مما مكن من توليد الطاقة الكهربائية من الأنهار وبناء السدود لضمان تشغيل هذه المحطات بشكل مستمر ،وتعتبر محطات إنتاج المياه أكثر كفاءة بشكل ملحوظ مقارنة بمحطات الإنتاج الحراري² ، وتقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأكثر من 20 مليون متر مكعب³.

رابعا : مشاريع الطاقة الهيدروجينية :

تم إدخال الهيدروجين كطاقة متجددة في الجزائر، وذلك من خلال تصنيع محركات الاحتراق الداخلية والمواقد الصناعية، حيث نجد أن استعمال الهيدروجين كمصدر جديد للطاقة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لاستخدام مواردنا الطاقوية مع الحفاظ على كوكب الأرض كما أن استخدام غليظ الوقود المخضب مع الهيدروجين هو إستراتيجية جديدة لإطلاق الهيدروجين المتجدد في نظام الطاقة الحالي وهذا المشروع يتضمن تحقيق منصة تجريبية لاستخدام هذا الأخير كوقود مضاعف للغاز الطبيعي وأنواع أخرى من الوقود.⁴

¹ - حدة فروحات ،المرجع السابق ،ص153.

² - حزمة جعفر ، المرجع السابق ،ص82.

³ -بكري عبد العزيز ،طاقة الهيدروجين كبديل طاقي في العالم و امكانية استخدامه كوقود في الجزائر ، أطروحة دكتوراة ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تاريخ المناقشة 2018-2019،ص23

⁴ _HTTPS :www.coder,dz/SPIIP,PHP ?article32 7 »visite le 14/04/2024,a 11.08

ويهدف هذا للمشروع إلي : ¹

1-تحقيق الفوائد الاقتصادية المتعلقة بتحويل واستخدام الوقود الممزوج الذي يحتوي على الهيدروجين.

2-تطوير تكنولوجيات حديثة للاحتراق مطبقة مواعد للغاز ومحركات الاحتراق الداخلي.

الفرع الثاني : مشاريع الطاقة القيد الإنجاز (المستقبلية)

بعد الطرق المشاريع المنجزة التي سعت الجزائر لتحقيقها ففي هذا الفرع سنقوم بدراسة المشاريع التي لازلت قيد الانجاز التي تتمثل في :

أولا : -مشروع أكبر برج طاقوي عالمي للطاقة الشمسية في الجزائر العاصمة

سيتم بناءه في المدينة الجديدة سيدي عبد الله ، والتي ستسمح باستخدام الطاقة الشمسية وستكون بمثابة تجربة علمية رائدة في التكنولوجيا العالمية ، كما ستساهم في سعي الجزائر للجمع بين الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية من خلال مشروع الجمع واكتساب تجارب جديدة ومن المعلوم أن عملية الخلط بين مصدري الطاقة ستولد ما يعادل 20 ميغاواط من الكهرباء . ²

ثانيا : مشروع القطب التكنولوجي للطاقات المتجددة لولاية غرداية :

أشرفت وكالة الطاقة المتجددة علي إطلاق مشروع قطب تكنولوجيا للطاقة المتجددة في ولاية غرداية ، و أكدت أن المشروع سيتم إنجازه من قبل وحدة البحوث التطبيقية للطاقة المتجددة التابعة للوكالة ، حيث قام وزير البحث العلمي.

بإشراف ودعم المشروع الذي يتضمن 4 منصات تكنولوجيا بالمحافظة وتحديدًا في مجال الطاقة

الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وإنتاج الهيدروجين من مصادر الطاقة المتجددة . ³

¹ _HTTPS :www.coder,dz/SPIP,PHP ?article32 7 »vi `ite le 14/04/2024,a 11.08

²-نجاة فعمور ،واقع وآفاق الابتكار في الطاقات المتجددة بالجزائر في الفترة (2008-2016)،مذكرة ماستر ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي. مرتاح ورقلة، 2015-2016،ص19.

³ _نجيب حراني شعيب بوحالة ،المرجع السابق ،ص72.

ثالثا : مشروع برج الطاقة بالبليدة :

هو مشروع بين معهد الطاقة الشمسية (جوليك) الألماني المتخصص في التصميم والمتابعة العلمي للأبراج المولدة للطاقة الشمسية والمديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجي بجامعة سعد دحلب بالبليدة ،وستمول دراسة إنجاز هذا المشروع من الطرف الألماني ، بتكلفة تقدر ب30,000,000 أورو .

ويعد هذا المشروع فريدا من نوعه علي مستوى القاري والثاني علي المستوى العالمي¹.

رابعا :مشروع برج توليد الطاقة الشمسية تيبازة :

حيث أقامت المديرية العامة للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي مشروع برج للطاقة الشمسية وهو الثالث من نوعه في العالم حيث تتوفر على محطة للبحث في مجال الطاقة الشمسية ،حيث يتم تمويله من طرف الجزائر و وزارة البيئة الألماني².

خامسا : مشروع الطاقة الشمسية الكهربائية سولار 1000ميغاوات³:

ويهدف المشروع إلى إنتاج 1000 ميغاوات من الطاقة الشمسية سنويا في إطار الخطة الوطنية للطاقة المتجددة، ويتضمن المشروع إنشاء شركة للمشروع المسئولة عن تنفيذ محطات الطاقة الشمسية بقدرة إجمالية 1000 ميغاوات موزعة على ولايات متعددة. وتتراوح قدرة توليد الطاقة بالمشروع من 50 ميغاوات إلى 300 ميغاوات. في المرحلة الأولى، في 5 أقاليم : بشار ورقلة الوادي وتقرت وللأغواط موزعة كما يلي :

ولاية بشار قدرة توليد الطاقة 50 ميغاوات، ولاية ورقلة قدرة توليد الطاقة 100 ميغاوات، ولاية تغرت قدرة توليد الطاقة 250 ميغاوات، ولاية الوادي توليد الطاقة 300 ميغاوات. وهذا سيخلق بشكل مباشر أكثر من 5000 فرصة عمل. ومن الجدير بالذكر أنه سيتم بيع الكهرباء الناتجة حصريا

¹ _نجيب حرائي شعيب بوحالة، المرجع السابق،ص70.

² _ المرجع نفسه، ص 71.

³ - أمانة بلماحي، الطاقة الشمسية لإعادة هيكلة قطاع الطاقة الكهربائية بالجزائر (رؤية تحليلية) مجلة دفاتر بواكس، المجلد12، ع 01، س 2023،ص337.

وكليا لشركة سونلغاز علي مدار 25 سنة وهو ما يندرج في إطار الضمانات التي طلبها المستثمرون والمتمثلة في توقيع اتفاقية بيع مباشر للكهرباء .

سادسا - مشروع جزيرة لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح بطاقة 10 ميغاواط لولاية أدارار:

يقوم بهذا المشروع الشركة المختلطة الجزائرية الفرنسية تيجيليك واعتمد لإنجاز المشروع استثمار إجمالي بقيمة 13 مليون و560 ألف أورو بإنتاج سنوي معدله 850 ميغاواط مباشرة بعد إطلاق استغلاله في نهاية سنة 2012 وسيتم وضع 165 مولد كهربائي عبر طاقة الرياح ، وسيتم إنشاء حوالي 12 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية.¹

المطلب الثاني : التعاون في مجال الطاقة المتجددة:

تسعى العديد من الدول الي تطوير الطاقات المتجددة من بينهم الجزائر وذلك بتعاون مع شركات أجنبية تحت نطاق ما يسمى بالتعاون الدولي الذي سنقوم بدراسته كفرع أول وكذلك سنقوم بدراسة التعاون الوطني بين مؤسسات الطاقة كفرع ثاني .

الفرع الأول :التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة:

لقد قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول من بينها مايلي:

أولا :المشاريع المنجزة و الغير منجزة :

1- مشروع ديزرتيك الجزائري الألماني

ويهدف هذا المشروع إلي التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومن ثم تصدير الكهرباء إلي أوروبا ، ومن المتوقع أن يولد ما يقرب 60 تيرواط من الكهرباء سنويا بين علمي 2000 و 2025 ، علي أن ترتفع الكمية إلي 700 تيرواط بحلول 2050 ، ومن الجدير بالذكر أن المساحة الصحراوية المستخدمة في هذا المشروع يمكن أن يصل طولها إلي 200 كيلومتر و

¹-نذير غانية، محمد قويدري، التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة ورهان التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، مجلد 1، ع 7، ص 104.

عرضها 140 كيلومتر لتغطي مساحة تبلغ حوالي 27 ألف كيلومتر مربع ، وتعود فكرة المشروع إلى 2003 وتتضمن عدة جوانب أهمها توفير الكهرباء النظيفة لأروبا وشمال إفريقيا وتوفير الطاقة الكافية لتشغيل محطات تحلية المياه ، وبحسب التقديرات الأوربية يتطلب المشروع استثمار حوالي 400 مليار يورو حيث سيتم استخدام 350 مليار يورو لبناء مصانع متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء وسيتم استخدام الأموال المتبقية لتوسيع التوترات العالمية.¹

وسوف يكون للمشروع أثر اقتصادي وبيئي كبير علي البلدان المتلقية و المصدرة الكهرباء النظيفة حيث سيوفر أكثر من 235.000 فرصة عمل جديدة , بما في ذلك 80.000 فرصة عمل في مجال التجهيزات و 120.000 فرصة عمل في أعمال البناء و 35.000 فرصة عمل في التشغيل والصيانة، وبالتالي يمكن البلدان شمال إفريقيا أن تجني عوائد مستدامة من تصدير الكهرباء النظيفة واتخاذ خطوات فعالة لمعالجة مشاكل البطالة وهجرة الأدمغة.

2- المشروع الجزائري الياباني صحراء صولار بريدر للطاقة الشمسية:²

هو مشروع ثنائي جزائري ياباني حول تكنولوجيات الطاقة الشمسية يقوم على اتفاقية بين الجامعات الجزائرية واليابانية ممثلة في جامعة وهران محمد بوضياف وجامعة الطاهر مولاي سعيد ووحدة البحث الطاقة المتجددة في أدرار يقوم المشروع على اتفاقية بين الجامعات الجزائرية واليابانية ، من جهة أخرى وقعت الجامعات اليابانية التي تضم ستة جامعات يابانية على اتفاقية بين الجزائر واليابان في جانفي 2010 تنص على أن تبني مشاريع تتعلق بتحويل الإشعاعات الشمسية إلى طاقة كهربائية، وحسب تصريحات مديرة الجامعة المكلف بالعلاقات الدولية والتعاون فقد تم إطلاق المشروع في جوان 2011 تحت اسم SSB، ويهدف هذا المشروع إلى الاستفادة من الصحراء الجزائرية وهي واحدة من أكبر الصحاري في العالم كمصدر للطاقة حيث تتلقى الصحراء أشعة الشمس الوفيرة

¹ نجيب حراني ، شعيب بوحالة ، المرجع السابق، ص59

² عبد الباقي محمد، السياسات الطاقوية البداية في ظل التعاون الدولي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيدان عاشور الجلقة، الجزائر، سنة 2021-2022، ص57.

على مساحة شاسعة وتحتوي رمالها على كمية كبيرة من رمال الصوان والتي تعد اليوم المادة الخام لإنتاج السيسيليوم وهي مادة بناء الألواح الشمسية.

3- مشروع الطاقة الشمسية الضوئية:

حيث أن الجزائر تعطي اهتمام بالطاقة الشمسية الضوئية إذ يعد مشروع الطاقة الضوئية التي تم تنصيب موردها فوق سطح المبنى الإداري المركزي مشروع نموذجيا للاستعراض التكنولوجي ولدراسة مدى قابلية التطبيق للتجهيزات واختيارها يعتبر الأول من نوعه وطنيا.¹

4- مشروع الجزائري الإسباني

تسعى الجزائر إلى إنجاز ثلاثة محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الهجينة (مغير النعامة، حاسي مسعود) من خلال إستراتيجية الشراكة الخارجية بين الشركة الجزائرية والشركة الإسبانية و بإصدار قانون 01-02 أعربت الجزائر عن رغبته في تنمية مواردها الطبيعية المتجددة وفي 2-11-2004م أصدرت أول دعوة دولية رسمية للتعبير عن الاهتمام بتطوير مواردها حيث قبل 2004 لم تتخذ الجزائر أي إجراءات لتشجيع إنتاج الطاقة الشمسية كباقي الدول العربية خاصة خلال تلك الفترة التي استثمرت فيها بعض الدول في الطاقة الشمسية بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا.²

5- مشروع الطاقة الهجينة

تطلب إنجاز محطة الطاقة الهجينة تكنولوجيات متطورة الأمر الذي أدى إلى اللجوء للشراكة مع شركة Abener الإسبانية كونها إحدى الشركات العالمية التي تسعى لتطبيق التكنولوجي في قطاع الطاقة وهي التي تنشط توليد الكهرباء من مصادر متجددة؛ وقد صممت هذه المحطة لتكون الأولى

¹ _نجة فعمور ، المرجع السابق، ص15.

² - محمد عبد اللاوي، السياسيات الطاقوية البديلة في ظل التعاون الدولي، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021-2022، ص58.

في العالم ، حيث تركز الطاقة الشمسية بقوة 25 ميغا وات على مساحة تقدر ب 180000 م².¹

6- مشروع الطاقة الكهروضوئية (الجزائر-إيطاليا):

وفي نهاية زيارة العمل عقد المدير العام لشركة سونلغاز مراد لعجال مؤتمرا صحفيا لمناقشة مشروع ربط الجزائر بالكابل البحري مع إيطاليا بقدرة 1000 إلى 2000 ميغاوات ويبلغ طول خط النقل البحري 270 مترا ، حيث تعتبر المرحلة الأولى مضمونة لتزويد إيطاليا بحوالي 9000 ميغا وات من الطاقة وتهدف صقلية الإيطالية إلى ربط ضفتي البحر الأبيض المتوسط على المدى الطويل بمشروع لإنتاج 22 ألف ميغاوات من الطاقة الشمسية .²

ثانيا : مشاريع البحث و تطوير الطاقة :

من أهم مشاريع البحث و تطوير الطاقة مايلي :

1-التعاون الجزائري الكوري :

يندرج هذا المشروع في إطار التعاون بين الجزائر وكوريا في مجال بحث وتطوير التكنولوجيا حيث قامت كوريا من خلال منظمة التعاون الدولي بتوفير المعدات اللازمة لتكيب محطة صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية الضوئية بقدرة 28 كيلوواط، تم الانتهاء من محطة الطاقة الصغيرة على سطح قسم الأبحاث بوحدة بحوث الطاقة المتجددة بمركز الصحراء وتتكون المحطة الصغيرة من ثلاثة حقول للطاقة الشمسية كل حقل يتكون من ثلاثة فروع كهروضوئية كل فرع يتكون من 14 وحدة وتتكون الوحدة الصغيرة من 250 وحدة أحادية ، وكل محطة متصلة بالشبكة علي مرحلة واحدة.³

2-التعاون بين مركز الطاقات المتجددة ومركز بحث الطاقات الهولندية :

في الفترة من 22 إلى 27 سبتمبر 2019م شارك أعضاء معهد للموافقة على الوحدات الكهروضوئية في دورة تدريبية نظمها مركز الأبحاث الطاقة الهولندية والمنظمة الهولندية للأبحاث العلمية

¹-نادية شبانة ، إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر ، 2017/2018، ص148.

² [HTTPS://algérienmaintnant.dz.visite](https://algérienmaintnant.dz.visite) le 16/04/2024,17.

³ [HTTPS://www.coder,dz.visite](https://www.coder,dz.visite) le 16/04/2024'17 :53

التطبيقية في مقر وحدة الأبحاث الهولندية تم تمويل التدريب الذي استمر لمدة أسبوع من قبل وكالة المشاريع الهولندية وهي منظمة هولندية ناشطة في تعزيز التعاون الدولي ،و كان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تحسين المهارات المتعلقة بالجوانب الفنية .¹

3-التعاون بين مركز تنمية الطاقات المتجددة و المختبر الأمريكي الوطني الطاقات

المتجددة:

في إطار إنشاء مختبر لإصدار الشهادات للألواح الشمسية بالتعاون مع المختبر الوطني الأمريكي للطاقات المتجددة نظم الباحث بيتر أسبوع تدريبي في الفترة ما بين 14 إلى 17 يناير 2019 في وحدة تطوير الأجهزة الشمسية التابعة لمركز تطوير الطاقة المتجددة حيث تم تدريب على الألواح الشمسية الكهروضوئية ،وجاء هذا التدريب بعد زيارة قام بها أعضاء المعهد في كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2018، حيث تم إجراء العديد من الاختبارات من قبل أعضاء المعهد بحضور خبراء أمريكيين.²

4-التوقيع علي اتفاقية إطارية للتعاون العلمي والتكنولوجي بين مركز تنمية الطاقة المتجددة

ومركز البحث التكنولوجي للمياه التونسية:

وقع مركز تنمية الطاقة المتجددة اتفاقية إطارية للتعاون العلمي والتكنولوجي مع المركز التونسي للبحوث تكنولوجيا المياه للقيام بأعمال مشتركة ومنسقة وخاصة تطوير أعمال البحث في قطاع المياه ،ونقل الباحثين للتكوين والتدريب وإعادة تدوير المعلومات وتبادل المعارف التقنية والعلمية.³

5-التوقيع علي اتفاقية الشراكة بين الجزائر وإيطاليا :

في بداية شهر نوفمبر 2016 تم التوقيع شراكة بين سوناتراك الجزائرية وشراكة إيني الإيطالية المتعلقة بمشروع المحطة النموذجية للطاقة الشمسية بحقل بئر ربع شمال بورقلة بقدرة إنتاجية 10 ميغاوات .⁴

¹ [HTTPS://www.aps.dz/economie](https://www.aps.dz/economie),visite le 16/04/2024/,18 :17

² -[HTTPS://www.cder.dz](https://www.cder.dz),visite le 16/04/202',a 18 :42

³ - [HTTPS://www.cder.dz](https://www.cder.dz),visite le 16/04/202',a 18 :42

⁴ -نجيب حراي ،شعيب بوحالة،المرجع السابق. ص52.

الفرع الثاني: التعاون الوطني في مجال الطاقة المتجددة:

لقد قامت الجزائر في إطار التعاون الوطني بإبرام العديد من الاتفاقيات أهمها

أولا: اتفاقية تعاون مع الوكالة الوطنية لتغييرات المناخية:

أجرت الوكالة الوطنية لتغير المناخ ومركز تنمية الطاقات اتفاقية تعاون، وترتكز أهم نقاط هذه

الاتفاقيات في مايلي:¹

1- تشجيع استخدامات الطاقة المتجددة للحد من انبعاث الغاز الدفينة.

2- دمج مكون من تغير المناخ والمشاريع البحثية في مجال الطاقات المتجددة.

3- تنظيم دورات وأيام مفتوحة ومعارض ومنتديات ذات صلة بموضوع المناخ والطاقات المتجددة

ثانيا : اتفاقية إطارية للتعاون الثلاثي بين مركز تنمية الطاقات المتجددة ومركز بحوث

التكنولوجيا الصناعية و المعهد الوطني للبحوث الزراعية:

في يوم الاثنين 27 جويلية 2020م تم توقيع اتفاقية ثلاثية بين مركز تنمية الطاقة المتجددة ومركز

بحوث التكنولوجيا الصناعية و المعهد الوطني للبحوث الزراعية حيث اتفقت الأطراف الثلاثة على

تنظيم التعاون وتطويره بشكل دائم عبر جميع المنصات المتداخلة ذات الاهتمام المشترك لا سيما من

خلال تجميع الموارد المادية والبشرية.²

ثالثا: اتفاقية تعاون بين اتصالات الجزائر و المدرسة العامة للطاقات المتجددة والكفاءة

الطاقوية

وقعت اتصالات الجزائر والمديرية العامة للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية اتفاقية تعاون في إطار

تعزيز النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة في قطاع الاتصالات وتأتي هذه المبادرة تماشيا مع

التزام السلطات العليا في البلاد بترشيد استهلاك الطاقة وحماية موارد البيئة وكذا معا نهج المجموعة في

تبنى سياسات مستدامة تهدف الحد من استهلاك الطاقة وانبعاث الغازات في جميع الشركات التابعة

¹-[HTTPS://www.cder.dz/article2812,visite](https://www.cder.dz/article2812,visite) a 19/04/2024,10 :33.

² <https://www.cder.dz/article4816,visite> a 19/04/2024,10 :34.

لها، واتفق الطرفان على العمل في تنفيذ هذه الاتفاقية بدءاً من إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة إنجازاتها وتطوير سياسة ترشيد الطاقة.¹

رابعا: اتفاقية تعاون بين المحافظة العامة للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

قام بتوقيع هذه الاتفاقية كل من رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ورئيسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومحافظة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، حيث اتفق الأطراف على تعزيز القدرات المعلوماتية والتقنية والمهارات لدى الجانبين وتعبئة قدرات الجانبان لإجراء بحوث مشتركة ، لتطوير وتعزيز التبادلات الثنائية خاصة في مجال البحوث المتعلقة بالسياسات الوطنية لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.²

خامسا : اتفاقية شراكة بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و مركز البحوث و التخطيط الحضري:

في يوم 4 مارس 2020 وقع مركز تنمية الطاقة المتجددة ومركز البحوث والتخطيط العمراني اتفاقية تعاون علمي بشأن استخدام الطاقة الحرارية الأرضية في مشروع تكنوبارك بورقلة والهدف الرئيسي للمشروع هو إدخال تقنية مبتكرة في تهيئة وصيانة تكنوبارك ولا سيما استخدام الطاقة الحرارية الأرضية لتدفئة وتبريد مبني الإدارة.³

سادسا : اتفاقية تعاون إطارية بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و المعهد الوطني الزراعة ومركز بحوث التكنولوجيا الصناعية و مركز تطوير الطاقة المتجددة:

في يوم الثلاثاء 23-6-2020م شارك مركز تنمية الطاقة المتجددة في اجتماع مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية ومركز بحوث التكنولوجيا الصناعية لتوقيع اتفاقية إطارية بين المراكز الثالث للتكامل العلمي والتقني والمالي من أجل تنظيم المشاريع البحثية بشكل أكثر فعالية ودقة.⁴

¹-[HTTPS://www.cerfe.gov.dz](https://www.cerfe.gov.dz),visite a19/04/2024,a10 :57

²-[HTTPS://www.cerfe.gov.dz](https://www.cerfe.gov.dz),visite a19/04/2024,a10 :57

³-<https://www.cder.dz>,art4694,visite 19/04/202 ,a11.09

⁴-<https://www.cder.dz> ,article 4764,19 /04/202 »,a11.10

سابعا : اتفاقية إطارية بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و المدرسة العليا للتكنولوجيا الصناعية:

وقع الاتفاقية الإطارية مدير مركز تطوير الطاقات المتجددة يوم الخميس 14-1-2021م ، مع المدرسة العليا للتكنولوجيا الصناعية ،من خلال محاضرة بالفيديو وترتكز الاتفاقية على الشراكة بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و المدرسة العليا للتكنولوجيا الصناعية في الأنشطة البحثية وتدريب الطلاب وتحديد المبادئ والأهداف في المجالات الرئيسية .¹

¹-<https://www.cder.dz,article4965,viste19/04/2024a12.21>

خلاصة الفصل الثاني:

وفي نهاية هذا الفصل المعنون بواقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة الذي درسنا فيه مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر بالإضافة إلى إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر وهذه الأخيرة تضمنت البرامج المصدرة من طرف الدولة التي توصلنا فيه من خلال دراستها هذه إلى أن الجزائر عملت على تطوير البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في آفاق 2011-2030 المتوقع فيه إنتاج 22,000 ميغاوات من الطاقة المتجددة موزعة على العديد من المشاريع المبرمجة كمشروع ادرار ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير القدرات الصناعية والطاقات المتجددة في الجزائر.

بالإضافة إلى أن هناك العديد من المحفزات التي تحفز الاستثمار، كما له العديد من الصعوبات التي تعيق تطوره في الجزائر وبرز مثال على ذلك هو افتقار الوعي والخبرة. وعملت الجزائر على تطوير الطاقة المتجددة بقيامها بالعديد من مشاريع منها ما أنجز كمشاريع الطاقة الشمسية ومنها ما يزال قيد الانجاز كمشروع برج الطاقة بالبليدة وغيرها من المشاريع التي لازلت قيد الإنجاز.

و قامت الجزائر باتفاقيات دولية من أجل تعزيز علاقاتها مع عدة دول لتطوير من مشاريعها كألمانيا مثلا (مشروع ديزرتيك) الذي يعود بآثار اقتصادية للجزائر و مشاريعها مع اليابان و إسبانيا وغيرها من الدول وأيضا قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات إقليمية وطنية لتطوير مشاريعها .

خاتمة

خاتمة

شهد هذا القطاع تطوراً مذهلاً في السنوات الأخيرة فالاستثمار في الطاقات المتجددة هو الاستثمار في المستقبل، خاصة بالنسبة للدول المعتمدة على النفط والموارد البترولية فهي غير كافية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة بسبب الاستهلاك المفرط وتأثيرها السلبي على البيئة، على عكس الطاقة المتجددة هي طاقة نظيفة وصديقة للبيئة و مع ذلك واجهت عدد كبير من التحديات لكنها تظل من بين الاستثمارات الأكثر شعبية في الوقت الحاضر.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استنتجنا بعض النتائج وتوصلنا إلى توصية هذه التوصيات

أولاً: نتائج:

من خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج منها.

- إن مصادر الطاقة المتجددة متنوعة بحيث تقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة المحدودة التقليدية والملوثة للبيئة، ولهذا انتهجتها العديد من الدول .
- كذلك بسبب استمرار الطاقة المتجددة بالتجدد أدى إلى خلق فرص عمل جديدة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- يؤدي الاستثمار في الطاقات إلى تحقيق أهداف الاستدامة.
- كذلك الاعتماد على الطاقات المتجددة يؤدي إلى التقليل من استخدام الطاقات التقليدية التي تؤدي لانتشار الكربون الملوث للبيئة.
- انتهاج العديد من الدول نظام الطاقات المتجددة لأنه نظام طاقة أكثر نظافة وصداقة للبيئة.
- تمتلك الجزائر وفرة كبيرة في الطاقات المتجددة.
- أنجزت الجزائر مشاريع في مجال الطاقة الشمسية و طاقة الرياح بينما لم تقم بمشاريع في مجال الطاقة المائية و الطاقة الهيدروجينية.
- افتقار الجزائر للباحثين في مجال الطاقة المتجددة .
- أنجزت الجزائر مشاريع مع العديد من الدول وهي علي العموم مشاريع ناجحة وحتى وان كانت في بدايتها .

ثانيا :مقترحات :

من الواضح أننا نحتاج إلى تسريع التحول العالمي من مصادر الطاقة المنضبة إلى مصادر الطاقة المتجددة .

- على الجزائر تطوير قطاع الطاقات المتجددة لمواكبة التطورات الاقتصادية التي تحدث في العالم. لأن الاستثمار فيها يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف المستدامة، ولأنها تخلق فرص عمل متعددة.

- يستحسن إعادة دراسة قوانين الطاقات المتجددة، وكذلك المنظمة للاستثمار ، مع تعديل بعض القوانين التي لا تعمل لصالح المستثمرين.

- العمل على إدراج ثقافة الطاقات المتجددة في العديد من المجالات مثل إدراجها المنهج الدراسي، مع توعية الشباب على فوائد هذه الطاقة، وعلى كونها طاقة صديقة للبيئة.

- التكتيف من الندوات الصحفية والملتقيات العلمية لتوعية الشعب حول الطاقات المتجددة والاستثمار فيه.

- ضرورة العمل على تطوير من مشاريع الطاقة المائية والهيدروجينية.

- قيام الدولة الجزائرية بدعم المشاريع الوطنية و ذلك من خلال تقديم منح و امتيازات .

- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في مجال الطاقة المتجددة .

- توفير الجو الملائم للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

في خلاصة الموضوع اتضح لنا أن المشرع الجزائري وضع منظومة قانونية فعالة شجعت على الاستثمار في الطاقات المتجددة ، كما أحاط المشرع بالجانب المفاهيمي للاستثمار وكذلك الطاقات المتجددة، و وضع العديد من المحفزات وعمل على تطوير المشاريع الاستثمارية فيها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1- النصوص القانونية:

* القوانين:

_ القانون رقم 98-11، المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 هـ، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج، الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998 2002، ج ر ج ج، ع 62، المؤرخة في 2 جمادى الثانية عام 1419 هـ، الموافق 24 غشت 1998 .

_ القانون رقم 99-09، المؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1420 هـ، الموافق 28 يوليو سنة 1999م يتعلق بالتحكم في الطاقة، ج ر ج ج، ع 51 المؤرخة في 20-ربيع الثاني -1420 هـ، الموافق 2 غشت سنة 1999 م.

_ القانون رقم 02-01، المؤرخ في 22 هذه ذي القعدة عام 1422 هـ، الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ج ر ج ج، ع 08، المؤرخ في 23 ذو القعدة عام 1422 هـ، الموافق 6 فبراير سنة 2002 .

- القانون رقم 04-09، المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425 هـ، الموافق ل 14 غشت 2004م، المتعلق بترقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، ج ر ج ج، ع 52، المؤرخ في 2 رجب 1425 هـ، الموافق ل 18 غشت 2004م.

- القانون رقم 16-09، مؤرخ في 29 شوال 1437 هـ الموافق 3 غشت سنة 2016م، ج ر ج ج، ع 46، المؤرخة في 29 شوال عام 1437 هـ، الموافق 3 غشت 2016م.

- القانون رقم 22-18، المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443، الموافق 24 يوليو سنة 2022، ج ر ج ج، ع 50، المؤرخة في 29 ذي الحجة 1443 هـ، الموافق ل 28 يوليو سنة 2022م.

* قوانين أجنبية:

- مذكرة تقديمية للمشروع قانون رقم 19-40 المعدل والمتمم القانون رقم 09-13، وزارة الطاقة و المعادن والبيئة، المملكة المغربية.

2- أوامر:

-الأمر رقم 03-01، المؤرخ في أولى جمادي الثانية ، عام 1422، الموافق ل 20 غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر ج ج، ع 47 ، المؤرخة في 03 جمادي الثانية 1422 ، الموافق 22 غشت 2001م.

3-المراسيم:

*المراسيم التنفيذية:

_المرسوم التنفيذي رقم04-149 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1425هـ، الموافق 19 مايو سنة 2004م ، يحدد كفاءات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، ج ر ج ج، ع 32 المؤرخة في 3-4-1425هـ الموافق 23-5-2004م.

-المرسوم التنفيذي رقم 11-252 المؤرخ في 12 شعبان عام 1432هـ الموافق ل 14 يوليو سنة 2011م، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 137-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للكهرباء والتوزيع العمومي للغاز" ، ج ر ج ج، ع 40 المؤرخ في 18 شعبان عام 1432هـ. الموافق 20 يوليو 2011م

_المرسوم التنفيذي رقم. 11-423 المؤرخ في 13 محرم عام 1433 ، الموافق ل 8 ديسمبر 2011م. يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم. 131-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشاركة"، ج ر ج ج، ع 68 المؤرخة في 19 محرم 1433 هـ، الموافق ل 14 ديسمبر سنة 2011م.

_المرسوم التنفيذي رقم 13-218 المؤرخ في 9 شعبان1434هـ، الموافق 18 يونيو سنة 2013، يحدد شروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، ج ر ج ج، ع 33 المؤرخة في 17 شعبان عام 1434 هـ، الموافق 26 يونيو سنة 2013م.

_المرسوم التنفيذي رقم15-319 ، المؤرخ فيه 1 ربيع الأول عام 1437هـ، الموافق 13 ديسمبر 2015م، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131_302، الذي عنوانه

الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة، ج ر ج ج ، ع 68 المؤرخة في 15 ربيع الأول عام 1437هـ الموافق ل 27 ديسمبر 2015م.

__المرسوم التنفيذي رقم 16-121، المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1437هـ ، الموافق ل 6 ابريل سنة 2016م ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-319 ، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_331 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة، ج ر ج ج ، ع 22 المؤرخ في 2 رجب عام 1437هـ، الموافق ل 10 أبريل 2016.

__ المرسوم التنفيذي رقم 17-98 ، المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1438هـ، الموافق ل 26 فبراير سنة 2017م ، يحدد إجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية، ج ر ج ج ، ع 15 ، المؤرخة في 6 جمادى الثانية 1438هـ، الموافق ل 05 مارس 2017م.

__مرسوم تنفيذي رقم 20-322 ، مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442هـ، الموافق ل 22 نوفمبر 2020م، يحدد صلاحيات وزير الانتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة ، ج ر ج ج ، ع 69، المؤرخة في 6 ربيع الثاني عام 1442هـ ،الموافق ل 22 نوفمبر 2020م.

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج ر ج ج العدد 82 المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 30 ديسمبر 2020.

__ المرسوم التنفيذي رقم 21-466، المؤرخ في 20 ربيع الثاني 1443 ،الموافق ل 25 نوفمبر 2022 ، الذي يحدد إنشاء وزارة الطاقة والمناجم ، ع 69، المؤرخ في 20 ربيع الثاني 1443 ، الموافق 25 نوفمبر 2022.

_المرسوم التنفيذي رقم. 23-381 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1445هـ الموافق 28 أكتوبر 2023م. يحدد صلاحيات وزير البيئة و الطاقات المتجددة ، ج ر ج ج ، ع 71 المؤرخة في 27 ربيع الثاني عام 1445، الموافق 11 نوفمبر سنة 2023م.

ثانيا: المراجع:

1-الكتب:

_سالم محمد الشوابكة، المالية العامة و التشريعات الضريبية، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2015.

- عصام عبد الفتاح مطر، التحكيم الالكتروني ماهيته، إجراءاته، و آليات تسوية منازعات التجارة الالكترونية و العلامات التجارية و حقوق الملكية الفكرية، د.ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009.

-فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008.

-فوزي عطوي، المالية العامة، د.ط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

- فوزي محمد سامي، التحكيم التجاري الدولي، ط.5، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010.

-وهيب عيسى الناصر ، مبارك البوفلاسه حنان ،مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي ،جامعة البحرين.

2- المقالات العلمية:

_ بحدة صفيان ، الطاقات المتجددة في الجزائر كآلية جديدة في المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة على ضوء رؤية الأمم المتحدة لعام 2030، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة سعيدة الجزائر، المجلد 11، ع 01 ، سنة 09/11/2021.

_ بلماحي أمنة ،الطاقة الشمسية لإعادة هيكلة قطاع الطاقة الكهربائية بالجزائر (رؤية تحليلية)مجلة دفاتر بوادكس،المجلد12، ع 01، سنة 2023.

- بن عبد العزيز سفيان، بن علي محمد، الطاقة الشمسية كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي ، المجلد 01 ، العدد 01 ، فيفري 2017.
- بن عبو سنوسي ، طيب سعيدة ، "إستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة 2030" ، مجلة مدارات سياسية، مجلد 02 ، ع 07 ، ديسمبر 2018.
- جريو صارة ، مداح عبد الهادي ، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ع 06 ، سنة 2019.
- حدة فروحات ، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر ، مجلة الباحث ، ع 11 ، سنة 2012.
- حموتان ماليك ، "الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي" ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر ، م 07 ، ع 01 ، 2022/06/15.
- زعيتري سارة ، شويكات محمد ، دراسة قياسية و تحليلية لعلاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 31 ، العدد 1.
- زايد حاوشين حيزية ، هشام منصان ابتسام ، الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة عرض تجربة الجزائرية و مصرية، مجلة Revue des sciences commerciales ، المجلد 18 . ، العدد 1، جوان 2019.
- سابق نسيمة ، الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01. المجلد 06. 2019.
- شبنو صورية ، عريوة محاد ، الطاقات البديلة في الجزائر واقع وآفاق ، مجلة التنمية الاقتصادية ، العدد 2 ، سبتمبر 2017.

- شخاب حمزة ، علوان رمزي ،تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22- 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال ،جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)،المجلد 01، ع 02 ، سنة 2023.
- شويب عبد الله ،الطاقات المتجددة منبعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،ورقة بحثية ضمن الملتقى العلمي 2 الدوري الخامس،23_24 افريل 2018،الجزائر .
- عباس زهرة ، الاستفادة من التحول الطاقوي الألماني من اجل النهوض بقطاع الطاقات المتجددة ، مجلة دراسات الاقتصادية ، العدد 38،أوت 2019.
- عمامرة ياسمينه ، مومو سعيدة ، "إستراتيجية تطوير استثمارات الطاقة المتجددة في الجزائر في ظل التوجه نحو الاستدامة: قراءة في الواقع واستشراف للمستقبل"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 10 ع 02،سنة 2018/12/12.
- غانية نذير ، قويدري محمد ،التجربة الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة ورهان التنمية المستدامة ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، مجلد 1، ع 7.
- مغاري عبد الرحمن ، صابة مختار ، إستراتيجية النهوض بالطاقات الجديدة والمتجددة كسبيل لتحقيق التحول الطاقوي بالجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي. جامعة احمد بوقرة، بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية ع 03 ، جوان 2019.
- مجيد أحمد إبراهيم ،الطاقة المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة تكريت ،المجلد 4 ،العدد 29 ،1437هـ-2016.
- منصور منال ، أهمية التوليد الكهربائي باستخدام الطاقات المتجددة ونسبتها من إجمالي قدرات التوليد في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 14، 02 مارس 2018.

3-الرسائل العلمية:

* أطروحات الدكتوراه:

- بدري عبد العزيز، طاقة الهيدروجين كبديل طاقي جديد في العالم وإمكانية استخدامه كوقود في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي،

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2019.

-بكري عبد العزيز ،طاقة الهيدروجين كبديل طاقي في العالم و إمكانية استخدامه كوقود في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تاريخ المناقشة 2018-2019.

- حزمة جعفر ،آليات تمويل مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ،جامعة سطيف،سنة 2017-2018.

__ عبدو علي الطاهر ، الإطار القانوني و الإجراءات التحفيزية التنمية القطاع الطاقات المتجددة ،مذكرة دكتوراه ، تخصص قانون البيئة ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر سعيدين حمدين.

__ مفتاح صليحة ،نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية ،أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لباس، كلية العلوم الاقتصادية ، تاريخ المناقشة 2019_2020.

__ نادية شبانة ،إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر،أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2017/2018.

-هارون بشير ، أثر الاستثمار الأجنبي علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990_2018، أطروحة دكتوراه، تخصص سياسات تجارية ومالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر. ،تاريخ المناقشة 2021_2022.

* رسائل الماجستير:

- خشني سهام ، علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية 1970 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009.

* مذكرات الماجستير:

- العلمي صليحة ،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مذكرة ماجستير ،تخصص قانون عقاري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،جامعة العربي التبسي ،الجزائر ،تاريخ المناقشة 2016 2017 .
- _ أوقارة رباح ، يوسفيدن إيمان، دور المجلس الوطني للاستثمار في تفعيل الاستثمار في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص قانون أعمال ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تاريخ المناقشة 2016/06/26.
- بن يعيش إبراهيم ، بن يعيش عبد القادر ،واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر دراسة تحليلية ،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد وحوكمة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،جامعة أحمد درارية ادرار ،الجزائر، تاريخ المناقشة 2015-2016.
- _ حراني نجيب ، بوحالة شعيب ،واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر ،مذكرة ماجستير، تخصص تعاون دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة صديق بن يحي ،الجزائر ، تاريخ المناقشة 2021/ 2022.
- _ عبد الباقي محمد، السياسات الطاقوية البداية في ظل التعاون ا لدولي،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة زيدان عاشور الجلفة، الجزائر،سنة 2021-2022،ص57.
- _ عبد اللاوي محمد ،السياسيات الطاقوية البديلة في ظل التعاون الدولي ،مذكرة ماجستير،تخصص سياسات عامة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2021-2022 .
- قعمور نجاة ،واقع وآفاق الابتكار في الطاقات المتجددة بالجزائر في الفترة (2008-2016)،مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي. مرتاح ورقلة ،2015-2016م.

- كريمة شيراز ، نون جمال ، نظام الاستثمار في الجزائر في ظل القانون 22-18، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال قسم الحقوق، كلية الحقوق، العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالم، سنة 2022-2023.

- مقران مصطفى ، شباح محمود ، الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -، سنة 2021-2022.

- موشحانا عبد الجليل ، بوفلجة كوزاني ، الاستثمار في الطاقات المتجددة ، مذكرة ماستر ، تخصص تحليل و حو كمة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، جامعة أحمد درارية ادرار ، الجزائر، تاريخ المناقشة 2014-2015.

_ نوبال لزهري ، المركز القانوني لضبط الكهرباء والغاز في الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص قانون إداري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، تاريخ المناقشة 2011/2012.

_ وزاني صبرينة ، دور الطاقات المتجددة في تفعيل مسارات التنمية المستدامة في الجزائر 1999-2014 ، مذكرة ماستر ، تخصص سياسات عامة و التنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، تاريخ المناقشة 2017/2018.

*محاضرات:

- بن عميور أمينة ، "محاضرات في مقياس قانون الاستثمار" موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون أعمال ، سنة 2020-2021.

- ربعية رضوان ، محاضرات مقياس الاستثمار ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص قانون أعمال ، جامعة الشاذلي بن جديد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة 2023-2024.

- لعماري وليد ، محاضرات مقياس الاستثمار ، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر و السنة الثانية ماستر ، تخصص قانون أعمال و قانون عقاري ، جامعة باتنة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2019_2020م.

4-التظاهرات العلمية:

*ملتقيات:

— راشدي فاطمة ، غوال نادية ، بلهاشمي جهيزة ، تقييم سياسة تمويل الطاقة الخضراء في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع وتنمية الاستثمار الطاقوي وفق برنامج المخطط الوطني للطاقة المتجددة 2011_2030 مداخلة علمية.

— ديش احمد ، بقدم مروة ، الملتقى الدولي الأول حول: الاستثمار في الطاقات المتجددة لتطبيق التنمية المستدامة ، مداخلة بعنوان التنمية المستدامة ودور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيقها بالجزائر ،جامعة علي لونيبي، البلدة 2، يومي 11/10 ابريل 2018م.

— دراويس مسعود ، حاقة حنان ، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر -مشاريع وإستراتيجية الطاقات المتجددة-،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة البلدة 02 ، الموسوم بعنوان استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب بعض الدول ،يومي 23-24 أفريل 2018.

— وكريف صارة ،إستراتيجية الطاقة المتجددة الشمسية في الجزائر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ،جامعة لونيبي علي،البلدة 2.

5-المواقع الالكترونية:

— موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: www.andi.dz

— موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

—وزارة البيئة،مهام قطاع البيئة، <https://www.gov.dz>

- [HTTPS://www.cder.dz](https://www.cder.dz),visite le 16/04/202',a 18 :42

-<https://www.cder.dz>,art4694,visite 19/04/202 ,a11.09

- <https://www.cder.dz> ,article 4764,19 /04/202 » ,a11.10

_ <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206717> visite le 30/04/2024,20 :21

_ <https://www.cder.dz/spip.php?rubrique30> visite le 18/2/2024,a16 :33

_ [HTTPS :www.coder.dz/SPIP,PHP?article327](https://www.coder.dz/SPIP,PHP?article327) »visite le 14/04/2024,a 11.08

-
- _ [HTTPS :www.coder,dz/SPIP,PHP ?article327](https://www.coder,dz/SPIP,PHP ?article327) »vi 'ite le 14/04/2024,a
11.08
- _ <https://unv.blida2.dz..eco'wp-content'uploads> viste15/04/2024,13.03
- <https://un.blida2.dz.eco'wp-content'uploads> viste15/04/2024a13:05
- _ [HTTPS://algérienmaintnant,dz](https://algérienmaintnant,dz),visite le 16/04/2024,17.
- _ [HTTPS://www.coder,dz](https://www.coder,dz) visite le 16/04/2024'17 :53
- _ [HTTPS://www.aps.dz economie](https://www.aps.dz economie),visite le 16/04/2024/,18 :17
- [HTTPS://wwwcder,dz,article2812](https://wwwcder,dz,article2812),visite a 19/04/2024,10 :33.
- _ <https://www cder.dz,article4816>,visite a19/04/2024,10 :34.
- [HTTPS://www.cerfe.gov.dz](https://www.cerfe.gov.dz),visite a19/04/2024,a10 :57
- <https://wwwcder.dz,article4965>,viste19/04/2024a12.21
- _ <https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar>,visite le 30/04/2024,a 20 :23
- _ [HTTPS://www. Al-madina.com/articles /588431](https://www. Al-madina.com/articles /588431),visite le 4/05/2024,a 20.20

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	بسملة
ب	شكر وتقدير
ت	إهداء
ج	قائمة المختصرات
د	قائمة الجداول والأشكال
2	مقدمة
8	الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار و الطاقات المتجددة
9	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و القانوني للاستثمار
9	المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار
9	الفرع الأول: تعريف الاستثمار
9	أولا: التعريف اللغوي
10	ثانيا: التعريف الاصطلاحي
11	ثالثا: التعريف القانوني
14	الفرع الثاني : أنواع الاستثمارات
14	أولا : حسب معيار الجنسية
16	ثانيا: حسب معيار محل الاستثمار
16	المطلب الثاني: الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار
16	الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار
16	أولا: الاتفاقيات الدولية

20	ثانيا: القوانين
22	الفرع الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار
22	أولا : المجلس الوطني للاستثمار
22	ثانيا :الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
24	المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي و القانوني للطاقات المتجددة
24	المطلب الأول: الإطار النظري للطاقات المتجددة
24	الفرع الأول : تعريف الطاقات المتجددة
24	أولا : تعريف الطاقات المتجددة في المجال الدولي
25	ثانيا : تعريف بعض التشريعات للطاقة المتجددة
27	الفرع الثاني: مصادر الطاقات المتجددة
27	أولا: مصادر الطاقة المتجددة الأكثر استعمالا
28	ثانيا: مصادر أخرى للطاقات المتجددة
30	المطلب الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي للطاقات المتجددة
30	الفرع الأول : الإطار القانوني للطاقات المتجددة
30	أولا: القوانين المؤطرة للطاقات المتجددة
32	ثانيا: المراسيم المنظمة للطاقات المتجددة
36	المطلب الثاني :الإطار المؤسسي للطاقة المتجددة
36	الفرع الأول :المؤسسات والهيئات الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة
36	أولا: مركز تطوير الطاقة المتجددة: (CDER)
37	ثانيا : وحدة تنمية التجهيزات الشمسية (udes)
37	ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيدها

38	رابعاً: مؤسسة نبال : NEAL
38	خامساً: تنمية تكنولوجيا السيسيليوم (udts)
39	سادساً: محافظة الطاقة المتجددة
39	سابعاً: مؤسسة سونلغاز
39	ثامناً : الوكالة الوطنية لترقية وعقلانية استعمال الطاقة
40	تاسعاً : لجنة ضبط الكهرباء والغاز
41	الفرع الثاني : الوزارات المعنية بقطاع الطاقات المتجددة
41	أولاً : وزارة البيئة والطاقات المتجددة
41	ثانياً : وزارة الانتقال الطاقوي
41	ثالثاً: وزارة الطاقة والمناجم
42	خلاصة الفصل الأول
44	الفصل الثاني: واقع وأفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة
45	المبحث الأول: إستراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر
45	المطلب الأول: البرامج المسطرة من طرف الدولة
45	الفرع الأول: التعريف بالبرنامج الوطني للطاقات المتجددة ومضمونه
45	أولاً: التعريف بالبرنامج:
47	ثانياً: مراحل البرنامج الوطني :
48	الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني:
48	أولاً: تطوير الطاقات المتجددة:
48	ثانياً: تطوير القدرات الصناعية 2015-2020 :
49	ثالثاً: برنامج الفعالية الطاقوية:

50	المطلب الثاني : محفزات ومعوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة:
50	الفرع الأول : محفزات الاستثمار في الطاقات المتجددة:
50	أولا :الإجراءات التحفيزية والجبائية:
50	ثانيا :حوافز دعم الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة:
51	ثالثا :المزايا الممنوحة للاستثمار في الطاقات المتجددة في إطار النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، وفقا للقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر:
52	الفرع الثاني: معوقات الاستثمار في الطاقات المتجددة:
52	أولا:ارتفاع رأس المال:
52	ثانيا: القدرات محدودة :
53	ثالثا: قاعدة 51/49:
53	رابعا: عدم التركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح:
54	خامسا: اعتماد الجزائر على الطاقة الأحفورية:
54	سادسا : افتقار الوعي والخبرة:
54	سابعا: قلة الاهتمام بالمصادر المتجددة:
55	المبحث الثاني : مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر
55	المطلب الأول: مشاريع الطاقة المنجزة و مشاريع الطاقة القيد الإنجاز (المستقبلية (
55	الفرع الأول : مشاريع الطاقة المنجزة
55	أولا : مشاريع الطاقة الشمسية:
56	ثانيا : مشاريع طاقة الرياح:

58	ثالثا : مشاريع طاقة المائية :
58	رابعا : مشاريع الطاقة الهيدروجينية :
59	الفرع الثاني : مشاريع الطاقة القيد الإنجاز (المستقبلية)
59	أولا : -مشروع أكبر برج طاقوي عالمي للطاقة الشمسية في الجزائر العاصمة
59	ثانيا : مشروع القطب التكنولوجي للطاقات المتجددة لولاية غرداية :
60	ثالثا : مشروع برج الطاقة بالبيدة :
60	رابعا :مشروع برج توليد الطاقة الشمسية تيبازة :
60	خامسا : مشروع الطاقة الشمسية الكهربائية سولار 1000ميغاوات :
61	سادسا -مشروع جزيرة لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح بطاقة 10 ميغاواط لولاية أدرار:
61	المطلب الثاني : التعاون في مجال الطاقة المتجددة:
61	الفرع الأول :التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة:
61	أولا :المشاريع المنجزة و الغير منجزة :
64	ثانيا : مشاريع البحث و تطوير الطاقة :
66	الفرع الثاني :التعاون الوطني في مجال الطاقة المتجددة:
66	أولا :اتفاقية تعاون مع الوكالة الوطنية لتغييرات المناخية:
66	ثانيا : اتفاقية إطارية للتعاون الثلاثي بين مركز تنمية الطاقات المتجددة ومركز بحوث التكنولوجيا الصناعية و المعهد الوطني للبحوث الزراعية:
66	ثالثا :اتفاقية تعاون بين اتصالات الجزائر و المدرسة العامة للطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية
67	رابعا:اتفاقية تعاون بين المحافظة العامة للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة والمجلس

	الوطني الاقتصادي والاجتماعي
67	خامسا : اتفاقية شراكة بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و مركز البحوث و التخطيط الحضري:
67	سادسا : اتفاقية تعاون إطارية بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و المعهد الوطني الزراعة ومركز بحوث التكنولوجيا الصناعية و مركز تطوير الطاقة المتجددة:
68	سابعا : اتفاقية إطارية بين مركز تطوير الطاقة المتجددة و المدرسة العليا للتكنولوجيا الصناعية:
69	خلاصة الفصل الثاني:
74	قائمة المصادر والمراجع:
86	فهرس المحتويات
93	ملخص

ملخص

ملخص

ملخص باللغة العربية:

ناقشنا في هذه المذكرة الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، حيث صنف الاستثمار على أساس معيارين، معيار الجنسية، والموقع، مع التركيز على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وكذلك الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة.

كما أنه سنت الحكومة الجزائرية قوانين تنظم الاستثمار والطاقات المتجددة، وأنشأت هيئات من المجلس الوطني للاستثمار.

كذلك، تغطي هذه المذكرة الطاقة المتجددة وتعريفها ومصادرها، مثل الطاقة الشمسية، والطاقة، الرياح.

ما دفع بالجزائر إلى وضع إستراتيجية محددة لتطويرها من خلال تجسيد مختلف البرامج التي تحكمها الدولة، بالإضافة إلى منح العديد منها المحفزات في هذا المجال وجهود الجزائر لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، والشراكات الدولية.

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار - الطاقات المتجددة - برنامج تطوير الطاقة المتجددة - الطاقة الشمسية.

Summary in English

In this note, we discussed investment in renewable energies in Algeria, where investment is classified on the basis of two criteria, the citizenship criterion and location, with a focus on national and foreign investments, as well as direct and indirect investments.

The Algerian Government had also enacted laws governing investment and renewable energies and had established bodies of the National Investment Council.

This note also covers renewable energy and its definition and sources, such as solar, energy and wind.

This prompted Algeria to develop a specific strategy for its development by reflecting the various programmes governed by the State, in addition to giving many of them incentives in this area and Algeria's efforts to develop renewable energy projects and international partnerships

Keywords:

Investment - Renewable Energies - Renewable Energy Development Programme - Solar Energy

Résumé en français

Dans cette note, nous avons discuté de l'investissement dans les énergies renouvelables en Algérie, où l'investissement est classé sur la base de deux critères, le critère de citoyenneté et la localisation, avec un accent sur les investissements nationaux et étrangers, ainsi que les investissements directs et indirects.

Le gouvernement algérien avait également promulgué des lois régissant l'investissement et les énergies renouvelables et avait créé des organes du Conseil national d'investissement.

Cette note couvre également l'énergie renouvelable et sa définition et ses sources, telles que le solaire, l'énergie et l'éolien.

Cela a incité l'Algérie à développer une stratégie spécifique pour son développement en reflétant les différents programmes régis par l'État, en plus de donner beaucoup d'incitations dans ce domaine et les efforts de l'Algérie pour développer des projets d'énergies renouvelables et des partenariats internationaux..

: Mots clés

Investissement - Énergies renouvelables - Programme de développement des énergies renouvelables - Énergie solaire

